

# مسألة الاحتجاج بعدم الدليل

إعداد

الدكتور خالد بن محمد العروسي

الأستاذ المشارك بقسم الشريعة - جامعة أم القرى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ملخص البحث

مسألة : الاحتجاج بعدم الدليل من المسائل المختلف فيها بين الأصوليين ، وسطورها بتراجم مختلفة ، مما أوقع بعض المتأخرين في لبس ، حيث ظنوا أن بينها وبين مسألة : إذا فقد المجتهد الدليل بعد البحث الشديد هل يكون استدلالاً بعدم الدليل شيئاً ؟ ، ثم إن هذه المسألة قد اشتهت اشتباهاً شديداً بمسألة : الاستصحاب ، وفي هذا البحث الذي أقدمه بين يديك قمت بجمع واستقراء كلام الأئمة والأصوليين عن هذه المسألة ، مرجحاً ما رأيت أنه الصواب ، مبيناً موضع النزاع . وقد جعلت هذا البحث من مقدمة وخمسة مباحث هي :

- ١ - تصوير المسألة وبيان وهم من فرق بينها وبين مسألة : إذا قال الفقيه بعد البحث لم أجد دليلاً .
- ٢ - تقرير مذاهب الأصوليين ، وتحرير موضع النزاع .
- ٣ - صلة المسألة بالاستصحاب ، وتحقيق ابن تيمية لها .
- ٤ - تقرير مذهب المحتجين بعدم الدليل في قضايا العقول ، ورد العلماء عليهم .
- ٥ - الآثار الأصلية والفرعية للمسألة .

والحمد لله رب العالمين

الباحث / د. خالد بن محمد العروسي

## المقدمة

الحمد لله حمداً يرضاه ، وأشكره شكراً يقابل نعماه ، والصلاة والسلام على  
رسوله المصطفى محمد ، المبعوث إلى الأحمر والأسود من العباد ، صلاةً وسلاماً  
يتجددان بتجدد الأوقات ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فهذه مسألة من مسائل أصول الفقه المختلف فيها ، قلّ - فيما أعلم -  
من تعرّض لها بالبحث والتحقيق . وسطرّها الأصوليون في مصنفاتهم بأسماء مختلفة  
:

- فمنهم من عبّر عنها بقوله : هل يلزم النافي دليل ؟

- وآخرون عبّروا عنها بقولهم : الاحتجاج بلا دليل .

- والبعض اختار عنواناً يقول : الاحتجاج بعدم الدليل ، أو الاحتجاج  
بالعدم .

- وربما عبّر بعضهم بالقول : هل يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ؟

- واختار بعض المتقدمين عنواناً آخر يقول : إذا فقد المجتهد الدليل بعد  
البحث الشديد هل يكون استدلالاً بعدم الدليل ؟ ، وهذه كلها عناوين لمسألة  
واحدة ، لكن وقع وهمٌ لبعض المتأخرين من الأصوليين ، فظنوا أن الاختلاف في  
العبارات هو اختلاف حقيقي ، ففرقوا بين هذه الأخيرة وسابقتها ، فأودعوها في  
مصنفاتهم على أنهما مسألتان مستقلتان بحكمين مختلفين .

ولقد تتبعت واستقرت ما أمكنني التتبع والاستقراء لكتب المتقدمين والمتأخرين من الأصوليين ، وبيّنت زيف هذا التفريق ، وأن ليس بين هذه المسائل فرق اللهم إلا في اللفظ .

وهذه المسألة - أي الاحتجاج بلا دليل - ذات شعب ، تعدى أثرها إلى مسائل أصلية أخرى ، فهي شديدة الشبه بمسألة الاستصحاب بل أوردهما طائفة من الأصوليين من وادٍ واحد ، ومن ههنا نشأ إشكال في كيفية الجمع بين القاعدتين إذ قاعدة الاستصحاب قاعدة معتبرة في الجملة ، أما مسألة البحث فهي مردودة إلا بقيود ، وقد نقلت في المبحث الثالث أوجه التناقض بين المسألتين وغلط من سوى بينهما ، ولم أجد تفصيلاً لهذه المسألة يشفي العليل ، وتقريباً يزيل الإشكال إلا عند ابن تيمية ، كما ستراه في موضعه إن شاء الله .

وصلة المسألة تعدي الاستصحاب إلى مسائل أخرى في باب القياس كان لها أثر في ردّ بعض مسائله لكونها بُنيت على عدم الدليل .

وفي الختام هذا جهد المقل ، سائلاً الله تعالى الإخلاص في القول والعمل ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

### المبحث الأول

تصوير المسألة ، وبيان وهم من فرق بينها وبين مسألة :  
إذا قال الفقيه بعد البحث لم أجد دليلاً

لم يختلف العلماء في أن حكم الشرع من حيث الإثبات والنفي ، ينقسم إلى  
هذين النوعين :

[ الإجماع على  
أن لفظ الشارع  
يدور بين النفي  
والإثبات ]

الأول : الإثبات : كقوله صلى الله عليه وسلم : « في الركاز<sup>(١)</sup> الخمس<sup>(٢)</sup> .  
وكقوله : « في الإبل صدقتها ، وفي الغنم صدقتها ، وفي البقر صدقتها<sup>(٣)</sup> .  
وكقوله : « في الغلام عقيقة<sup>(٤)</sup> » .

الثاني : النفي : كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا زكاة في مال حتى يحول

(١) الرِّكَّاز : المال المدفون ، مأخوذ من الرکز ، يقال : ركزه يركزه ركزاً إذا دفنه ، فهو مركزوز .  
انظر : فتح الباري ٣ / ٣٦٤ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كتاب الحدود ، باب جرح  
العجماء والمعدن والبئر جبار ، رقم ( ١٧١٠ ) ، وأخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه  
بلفظ آخر ، كتاب الزكاة ، باب في الركاز الخمس ، رقم ( ١٤٢٨ ) .

(٣) أخرجه الدارقطني بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه ، كتاب الزكاة ، رقم ( ٢٦ ) ،  
والبيهقي في سننه كتاب الزكاة ، باب زكاة التجارة ، رقم ( ٧٣٨٩ ) ، قال ابن حجر  
في التلخيص الحبير ٢ / ١٧٩ « إسناده لا بأس به » .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً ، كتاب العقيقة ، باب إمطة الأذى عن الصبي في  
العقيقة رقم ( ٥٤٧١ ) ، والنسائي في سننه ، كتاب العقيقة ، باب استحباب العقيقة  
رقم ( ٤٥٤ ) عن سلمان بن عامر الصبي رضي الله عنه . وصحح إسناده الحافظ ابن  
حجر في الفتح ٩ / ٥٩١ .

عليه الحول»<sup>(١)</sup> .

وما روى عنه : « لا تحرم المصّة ولا المصتان »<sup>(٢)</sup> .

وكذلك : « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم »<sup>(٣)</sup> .

ولذلك قالوا : إن الاحتجاج بلا دليل من الشارع صحيح ، لأن علمه محيط

بالأدلة ، وهو الواضع لها ، والمشرّع للأحكام<sup>(٤)</sup> ، لكن الخلاف وقع بين

الأصوليين في جواز ذلك في حق الفقيه ، فهل يجوز له أن يقول : هذا الحكم غير [ تمثيل وتصوير

ثابت ، لأنه لا دليل عليه ؟ كأن يقول : ليس على الصبي والمجنون زكاة لعدم  
المسألة ]

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، كتاب الزكاة ، باب في

زكاة السائمة ، رقم ( ١٥٧٣ ) ، والترمذي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كتاب

الزكاة ، باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، رقم

( ٦٣١ ) ، قال الحافظ بن حجر في تلخيص الحبير ٢ / ١٥٦ : « حديث علي لا بأس

بإسناده ، والآثار تعضده فيصلح للحجة » .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها ، كتاب الرضاع ، باب في المصّة

والمصتان ، رقم ( ١٤٥٠ ) ، والترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء لا تحرم المصّة ،

رقم ( ١١٥٠ ) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما ، كتاب الحج ، باب في كم

يقصر الصلاة ؟ رقم ( ١٠٣٦ ) ، ومسلم ، كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم إلى

الحج وغيره ، رقم ( ١٣٣٨ ) .

(٤) انظر : أصول البزدوي مع شرح كشف الأسرار ٣ / ٦٧٨ ، أصول السرخسي

. ٢١٨ / ١

وجود دليل ، أو أن يقول : لو كانت الأضحية ، أو الوتر واجباً لنصب الشارع عليه دليلاً شرعياً ، إذ الوجوب لا يعلم بدون الشرع ، ولا دليل ، فلا وجوب<sup>(١)</sup> ؟ .

واختلفت تعبيرات الأصوليين لهذه المسألة ، فأبو إسحاق الشيرازي<sup>(٢)</sup> ، [تعبيرات الأصوليين والسمعاني<sup>(٣)</sup> ، والغزالي<sup>(٤)</sup> ، والآمدي<sup>(٥)</sup> ، وأكثر الحنابلة ، للمسألة ]

- 
- (١) انظر هذين المثالين في : شرح ابن ملك على المنار ص ٨٠١ ، مجموع الفتاوى ١١ / ٣٤٢ ، وانظر كذلك : أصول السرخسي ٢ / ٢١٥ ، المستصفى ١ / ١٣٢ .
- (٢) إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، أبو إسحاق ، صاحب «اللمع» و«التهذيب» توفي سنة ٤٧٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٥ / ٣٢٣ ، الأعلام ١ / ٥١ .
- (٣) منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي الشافعي ، أبو المظفر ، صاحب «قواطع الأدلة» توفي سنة ٤٨٩ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ٥ / ٣٣٥ ، الأعلام ٧ / ١١٢ .
- (٤) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الشافعي ، أبو حامد ، صاحب «المستصفى» و«إحياء علوم الدين» ، توفي سنة ٥٠٥ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٥ / ١٨ ، الأعلام ٧ / ٢٢ .
- (٥) علي بن محمد بن سالم التغلي ، أبو الحسن ، سيف الدين الآمدي ، صاحب «الإحكام في أصول الأحكام» توفي ٦٣١ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٢٥٣ ، الأعلام ٤ / ٣٣٢ .

والجصاص<sup>(١)</sup> وصاحب « الميزان »<sup>(٢)</sup> من الحنفية عبّروا عنها بقولهم : هل يلزم النافي دليل<sup>(٣)</sup> ؟

وبمثل ذلك عبّر عنها المصنفون في علم الجدل<sup>(٤)</sup> .

أما عنوان هذا البحث : « الاحتجاج بعدم الدليل » ، فهو ما عبّر بنحو منه الكمال بن الهمام وغيره فقال<sup>(٥)</sup> : « الاستدلال بالعدم »<sup>(٦)</sup> ، والتعبير بالعدم أوضح من التعبير بـ « لا » كما فعل ذلك أكثر الحنفية ، - وإن كان قريباً

- 
- (١) أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، صاحب « الفصول في الأصول » توفي سنة ٣٧٠ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ٢٧ ، هدية العارفين ١ / ٦٦ .
- (٢) علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي ، صاحب « ميزان الأصول » ، توفي سنة ٥٣٩ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٥٨ .
- (٣) انظر : شرح اللمع ٢ / ٩٩٥ ، قواطع الأدلة ٣ / ٣٨٢ ، المستصفي ١ / ٢٣٢ ، الأحكام ٣ / ٢٤٣ ، الواضح ٢ / ٣٣٩ ، التمهيد ٤ / ٢٦٣ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٤٢٥ ، أصول الجصاص ٢ / ١٨٩ ، الميزان ص ٦٦٦ .
- (٤) انظر : الكافية في الجدل ص ٣٨٦ ، كتاب الجدل ص ٣٠٦ .
- (٥) محمد بن عبد الواحد بن مسعود الاسكندراني الحنفي ، صاحب « التحرير » ، « شرح فتح القدير » توفي سنة ٨٦١ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٨٠ ، الأعلام ٦ / ٢٥٥ .
- (٦) تيسير التحرير ٤ / ١٧١ ، وعبر عنها كذلك الرازي في تفسيره ٢١ / ٨٤ ، وابن تيمية في المجموع ١١ / ٣٤٢ .

منه - حيث ترجموا للمسألة بقولهم : « الاحتجاج بلا دليل »<sup>(١)</sup> ، وهي طريقة يسلكها المصنفون روماً للاختصار ، فإنهم كثيراً ما يختصرون في حكاية المسألة المشتملة على مذاهب ، بذكر أحدها ولو لم يكن هو المختار ، وهذا يظهر بالسياق والتأمل ، والاحتجاج بلا دليل ، هو أحد المذاهب المندرجة تحت مسألة : هل على النافي دليل ؟

ولأجل هذا الاختصار كان لابد من تقدير خبرٍ لـ « لا » في قولنا :  
« لا دليل » ، وهو : لا دليل على ثبوت الواجب ، أو : لا دليل على إيجابه .

وثمة طريقة ثالثة سلكتها أبو الحسين البصري<sup>(٢)</sup> ، وفخر الدين الرازي<sup>(٣)</sup> وأتباعه في [ طريقة ثالثة أوقعت بعض الأصوليين في وهم بما قبلها ]  
التعبير فقالوا : « فقد الدليل بعد الفحص البليغ يغلب على الظن عدمه » ، بزيادة قيد

---

(١) انظر : أصول السرخسي ٢ / ٢١٥ ، أصول الشاشي ص ٣٨٨ ، تقويم الأدلة ص ٣١٩ ، كشف الأسرار ٣ / ٦٧٥ .

(٢) محمد بن علي بن الطيب المعتزلي الشافعي ، صاحب « المعتمد » و« شرح الأصول الخمسة » ، توفي سنة ٤٣٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٤٠ ، الأعلام ٦ / ٢٧٥ .

(٣) محمد بن عمر بن الحسين ، أبو عبد الله ، فخر الدين الرازي ، صاحب « المحصول » و« التفسير » ، توفي سنة ٦٠٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٤٠ ، الأعلام ٦ / ٣١٣ .

وهو : البحث الشديد ، أو الفحص البليغ ، أو نحوها من العبارات<sup>(١)</sup> .

وما حملني على استقراء هذه العناوين وعرضها بين يديك ، هو الغلط الذي وقع فيه بعض المتأخرين من الأصوليين كتاج الدين السبكي<sup>(٢)</sup> ، والزرکشي<sup>(٣)</sup> ، ففرّقا بين مسألة : هل على النافي دليل ؟ ومسألة إذا فقد المجتهد الدليل بعد البحث الشديد ، فتوهما أنّهما تواردتا على موضعين مختلفين ، بحكمين مختلفين .

فالسبكي ذكرهما في كتاب الاستدلال فقال : « انتفاء الحكم لانتفاء مدركه كقولنا : الحكم يستدعي دليلاً ، وإلا لزم تكليف الغافل ، ولا دليل بالسبر أو الأصل »<sup>(٤)</sup> ورجّح صحة الاحتجاج بعدم الدليل خلافاً للأكثر .

---

(١) وهذه عبارة البيضاوي ، وينحوها قال أبو الحسين البصري ، أما الرازي فعبرَ عنها بقوله : الاستدلال بعدم ما يدل على الحكم على عدم الحكم ، لكنه ذكر هذا القيد في ثنايا كلامه عن المسألة . انظر : المعتمد ٢ / ٣٢٣ ، الحصول مع شرح نفائس الأصول ٩ / ٤٢٨٥ ، نهاية السؤل ٤ / ٣٩٥ .

(٢) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي ، أبو نصر ، صاحب « جمع الجوامع » توفي سنة ٧٧١ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨ / ٣٨٠ ، الأعلام ٤ / ١٨٤ .

(٣) محمد بن بهادر بن عبد الله ، بدر الدين الزركشي ، الشافعي ، صاحب « البحر المحيط » توفي سنة ٧٩٤ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨ / ٥٧٢ ، الأعلام ٦ / ٦٠ .

(٤) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٤٤ .

ثم ذكر المسألة الأخرى في نفس الباب فقال : « لا يطالب النافي بالدليل إن ادعى علماً ضرورياً ، وإلا فيطالب به على الأصح »<sup>(١)</sup> ، فصَحَّ هنا كما ترى عدم صحة الاحتجاج بلا دليل .

وكذلك صنع الزركشي ، بل إنه بالغ في التوليد عن هذه المسألة فسَطَّر تلك المسألتين السابقتين على نحو ما فعل السبكي<sup>(٢)</sup> ، فزاد عليهما مسائل من جنسهما ، فذكر في أول ترتيب المسائل في كتاب الأدلة المختلف فيها مسألة : « الاستدلال على فساد الشيء بعدم الدليل على صحته »<sup>(٣)</sup> ، وفي المسألة الثالثة : « الاستدلال على عدم الحكم بعدم الدليل »<sup>(٤)</sup> .

وربَّ سائلٍ يسأل فيقول : الاختلاف بين المسألتين نشأ من زيادة القيد ، [اعتراض قد يراد على هذا التوجيه ] فإن صاحب « جمع الجوامع » قيّد عدم وجود الدليل بعد السَّبْر ، وهو : الاختبار والتفتيش<sup>(٥)</sup> ، وشارحه المحلى<sup>(٦)</sup> حمل كلام الشيخ على نفس المعنى فقال

(١) المصدر نفسه ٢ / ٣٥١ .

(٢) فقال في المسألة التاسعة : « النافي للحكم هل يلزمه دليل » ٦ / ٣٢ ، ثم ذكر عقبيها مسألة : « إذا قال الفقيه : بحث وفحصت فلم أظفر بدليل » ٦ / ٣٦ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٧ .

(٤) البحر المحيط ٦ / ٩ .

(٥) انظر مادة « سبر » في لسان العرب .

(٦) جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي ، صاحب « شرح جمع الجوامع » ، توفي سنة ٨٦٤ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٩ / ٤٤٧ ، الأعلام ٥ / ٣٣٣ .

فقال : « أي الذي به يدرك وهو الدليل ، بأن لم يجده المجتهد بعد الفحص الشديد ، فعدم وجدانه المظنّ به انتفاؤه ، دليل على انتفاء الحكم خلافاً للأكثر»<sup>(١)</sup> .

وصاحب « البحر المحيط » فصل هذه المسألة عن سابقتها ، اعتباراً لهذا القيد فقال : « إذا قال الفقيه : بحثت وفحصت فلم أظفر بدليل ، هل يقبل منه ويكون الاستدلال بعدم الدليل ؟ »<sup>(٢)</sup> .

وزيادة القيد اقتضت تباين المسألتين ، واختلاف الحكمين ؟

وأجيبه بسؤالٍ مثله : وهل يتصور أن يستدل المجتهد على النفي بعدم وجود الدليل إلا بعد البحث والتنقيب والفحص الشديد؟! فإن هذا هو الظن بهم ، وهذا الذي ذكروه ليس بقيد ، إنما هو زيادة بيان ، ذكره بعضهم ، وأهمله الأكثرون لدلالة الحال عليه .

وكذلك تفريقه - أي السبكي - بين كون المنفي علماً ضرورياً أم لا ، ليس بذئ أثر ، لأن الضروري لا يحتاج إلى دليل بالإجماع كما ستعرفه في المبحث التالي إن شاء الله ، فيبقى ما ليس بضروري ، وهو ما كان سبيله النظر والاستدلال ، فتصحيحه القول بمطالبتة للدليل يناقض ما سبق .

وحسبي ما استقرأته عن كثير من مصنّفات الأصوليين آنفاً ، حيث اكتفوا

[ ترجمة ابن

فورك والشوكاني

للمسألة تؤيد ما

مضى ]

(١) شرح المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٣٤٤ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٣٦ .

بذكر إحداهما عن الأخرى ، تبعاً لاختلافهم في التعبير عن المسألة ، ولم يفرقوا بينهما ، ومع هذا سأحيلك - حتى تطمئن نفسك - إلى ما صنعه الشوكاني<sup>(١)</sup> وتبع فيه ابن فورك<sup>(٢)</sup> حيث جعلنا هذا القول بهذا القيد ، مذهباً ثامناً ، وأدرجناه تحت مسألة هذا البحث فقال : « المذهب الثامن : أنه إذا قال : لم أجد فيه دليلاً بعد الفحص عنه وكان من أهل الاجتهاد لم يحتج إلى دليل وإلا احتاج ، هكذا قال ابن فورك »<sup>(٣)</sup> ، فجعلنا هذا المذهب قسماً للمسألة ، لا قسماً لها .

وهذا المذهب - إن صح - تحصيل حاصل ، لما سبق بيانه أنه لا يتصور أن يدعى المجتهد النفي إلا بعد البحث والتنقيب .

[ قرينة أخرى تؤيد  
ما مضى ]

وقرينة أخرى تؤيد ما مضى ، وهو أن العلامة أمير حاج<sup>(٤)</sup> ، نزل مسألة « الاستدلال بالعدم » المذكورة في « التحرير » على ما ذكره

---

(١) محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، اليمني ، صاحب « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » ، توفي سنة ١٢٥٠ هـ . انظر ترجمته في : الأعلام ٦ / ٢٩٨ .

(٢) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني ، الشافعي ، أبو بكر ، صاحب التصانيف في الأصول والعلم ، توفي سنة ٤٠٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٥ / ٤٢ .

(٣) انظر : إرشاد الفحول ص ٢١٧ .

(٤) محمد بن محمد بن أمير حاج الحنفي ، أبو عبد الله ، تلميذ الكمال بن الهمام ، صاحب « التقرير والتحرير » توفي سنة ٨٧٩ هـ . انظر ترجمته في : كشف الظنون ٦ / ٢٠٨ ،

الأعلام ٧ / ٢٩ .

البيضاوي<sup>(١)</sup> - وهو أحد أتباع الرازي - في « المنهاج » حيث قيّد النفي بالبحث والتنقيب كما مرّ بك قبل قليل ، ولم يفرّق شارح « التحرير » بين المسألتين ، وإن اختلف مع البيضاوي في حجية المسألة<sup>(٢)</sup> .

وأحسب أن ما سقته لك من الشواهد كافٍ لبيان وهم من فرّق بين المسألتين ، ولولا مكانة الكتّابين - أي « جمع الجوامع » و« البحر المحيط » - بين الدارسين ، ومرتبة مؤلفيهما بين الأصوليين لما حفلت بهذا البيان والتفصيل ، والله تعالى أعلم .

---

(١) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشافعي ، ناصر الدين ، صاحب « منهاج الوصول إلى علم الأصول » توفي سنة ٦٨٥ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ٨ / ١٥٧ ، الأعلام ٤ / ٢٤٨ .

(٢) نقل الإجماع الزركشي وابن ملك . انظر : التقرير والتحجير ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ .

### المبحث الثاني

تقرير مذاهب الأصوليين ، وتحريير موضع النزاع

قَصَرَ الأصوليون الخلاف في هذه المسألة على موضع النفي دون ما عداه ،  
لذلك نقلوا الإجماع والاتفاق على ما عدا هذه الصورة وهي :

إجماعهم على أن المثبت للحكم في الإثبات كمن قال إن حكم الله في هذا [ مواضع الإجماع  
التي تتعلق  
بالمسألة ]  
يحتاج للدليل ، ذكره الزركشي في « البحر المحيط » وغيره<sup>(١)</sup> .

إجماعهم كذلك على أن النافي لا يلزمه الدليل فيما يعلم بالحس والاضطرار ،  
فإن الضروري والحسي يستغني بكونه ضرورياً وحسياً عن إقامة الدليل ، ولأن  
العقلاء كلهم يشتركون في معرفته ، لكن الخلاف فيمن نفى شيئاً سبيله النظر  
والاستدلال ، ويمكن إقامته عليه<sup>(٢)</sup> .

اتفاقهم كذلك على أنه لا يلزم النافي الدليل ، إذا كان يخبر عن شكه وجهله  
، فقال : لا أعلم أن الله حكماً في هذه الحادثة ، أو يقول : لست على يقين أن  
الله حكماً في هذه الواقعة ، يقول ابن السمعاني : « أهل النظر قاطبة لا يوجبون  
على من يدعي الشك والجهل دليلاً ولا يقال لمن جهل أو شك : لم جهلت ؟ أو  
شككت ؟ ولو رام المدعى لذلك إقامة دليل عليه لم يمكنه ذلك »<sup>(٣)</sup> .

(١) البحر المحيط ٦ / ٣٢ ، شرح ابن ملك على المنار ص ٨٠١ .

(٢) انظر : ميزان الأصول ص ٦٦٩ ، إرشاد الفحول ص ٢١٦ .

(٣) انظر : قواطع الأدلة ٣ / ٣٨٥ .

هذه مواضع الاتفاق ، ثم اختلفوا في المسألة التي نحن بصددنا إلى مذاهب ، [مذاهب العلماء في المسألة] أوصولها بعضهم كالزركشي والشوكاني إلى تسعة مذاهب<sup>(١)</sup> ، لكنها عند التحقيق لا تعدو الأربعة :

الأول : مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واختاره ابن حزم<sup>(٢)</sup> من الظاهرية ، قالوا : إن النافي يلزمه الدليل كالمثبت ، كما أنه لا يجوز إثبات الحكم إلا بدليل ، فلا يصح نفيه إلا بدليل<sup>(٣)</sup> ، واستدلوا بأدلة نقلية وعقلية ، أما النقلية فهي :

أ - قوله تعالى : ﴿ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والأدلة النقلية والبغي بغير الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾ [الأعراف : ٣٣] .

يقول ابن حزم : « فقد حرم الله تعالى بنص هذه الآية أن يقول أحد على الله عز وجل شيئاً لا يعلم صحته ، وعلم صحته كل شيء مما دون أوائل العقل ،

(١) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣٣ ، إرشاد الفحول ص ٢١٦ .

(٢) علي بن أحمد بن حزم الطاهري الأندلسي ، أبو محمد ، صاحب « المحلى » ، توفي سنة ٤٥٦ هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٨ / ١٩٣ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٢ / ١١٧ ، أحكام الفصول ص ٧٠١ ، المستصفى ١ / ١٣٢ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢ / ٣٠٤ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٥٢٥ ، الأحكام لابن حزم ١ / ٧٤ .

وبدائه الحس ، لا يعلم إلا بدليل»<sup>(١)</sup> .

ب - قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى تلك أمانتهم ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ [ البقرة : ١١١ ] .  
ووجه الدلالة : أن اليهود نفوا دخول الجنة إلا لمن كان يهودياً أو نصرانياً ، فأمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يطلب الدليل والبرهان على النفي والإثبات في قوله : ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ فثبت أن لا بد للنفي من حجة وبرهان<sup>(٢)</sup> .

وعلى شيوع هذا الاستدلال بين الأصوليين وشهرته ، إلا أني لم أجد من [ اعتراض  
تتبعه بالنقض - ممن صنف في الأصول - غير الرهاوي<sup>(٣)</sup> ، فذكر أن هذا الدليل  
الرهائوي وابن القيم على  
لا يطابق المدعى ، لأن المسألة التي نحن بصددتها من يدعي نفي الحكم مذهباً الدليل الأخير ]  
ويدعو غيره إليه ، لا النفي الذي هو حكم سلبي كعدم الجواز وعدم الدخول ،  
والآية من هذا القبيل<sup>(٤)</sup> .

(١) الإحكام ١ / ٧٤ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ١ / ٢١٩ ، كشف الأسرار ٣ / ٦٧٧ ، شرح ابن ملك  
على المنار ص ٨٠٢ ، البحر الخيط ٦ / ٣٢ ، التحبير ٤٠٠٣ .

(٣) لم أقف على ترجمة له إلا ما ذكره صاحب كشف الظنون ٢ / ١٨٢٥ في ترجمة كتاب  
المنار وشروحه : « الشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا سبط الرهاوي » ولم يذكر  
وفاته .

(٤) حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص ٨٠٢ .

ولابن القيم<sup>(١)</sup> اعتراض أسد من هذا ، ذكره في « بدائع الفوائد » ، ونقضه من وجه آخر ، وهو كون دعوى اليهود والنصارى مركبة من النفي والإثبات ، والخلاف إنما يرد في النفي المجرد فقال : « واستدلّاهم بالآية لا يصح ، لأن الله تعالى لم يطالبهم بدليل النفي المجرد ، بل ادعوا دعوى مضمونها إثبات دخولهم الجنة ، وأن غيرهم لا يدخلها ، فطولبوا بالدليل الدال على الدعوى المركبة من النفي والإثبات ، وصاحب هذه الدعوى يلزمه الدليل باتفاق الناس ، وإنما الخلاف في النفي المجرد »<sup>(٢)</sup> .

وهذا الاعتراض وجيه جداً ، وزدّ عليه أن هذا أمر غيبي لم يكن أوانه ، فيكون قوله ﴿ قل هاتوا برهانكم ﴾ من باب التعجيز .

وساق الشوكاني بعد نقل هذين الدليلين السابقين اعتراضاً فقال : « ولا [ اعتراض الشوكاني على الدليلين السابقين ] يخفاك أن الاستدلال بهذه الأدلة واقع في غير موضعه ، فإن النافي غير مدع ، بل قائم مقام المنع متمسك بالبراءة الأصلية ، ولا هو مكذب بما لم يحط بعلمه ، بل واقف حتى يأتيه الدليل وتضطره الحجة إلى العمل »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) محمد بن أبي بكر بن أيوب الحنبلي ، شمس الدين ، أبو عبد الله ، صاحب « زاد المعاد في هدي خير العباد » و« إعلام الموقعين » ، توفي سنة ٧٥١ هـ .  
انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨ / ٢٨٧ ، الأعلام ٦ / ٥٦ .

(٢) بدائع الفوائد ص ٦٤١ .

(٣) إرشاد الفحول ص ٢١٦ .

وهذا الذي قاله فيه نظر ، فإن التمسك باستصحاب الأصل لا يجوز إلا إذا بحث المجتهد وبذل وسعه في طلب الأدلة المغيرة ، فإن وجد دليلاً نزل على مقتضاه ، وإن لم يجد له أن يتمسك باستصحاب الأصل ، ويكون حينئذ قد استدل بالنفي كما سيأتي تفصيله في المبحث التالي إن شاء الله .

نعم ما ذكره في الشق الآخر من اعتراضه صحيح ، من حيث كونه غير مكذب بما لم يحط به ، فإن الأصوليين وغيرهم كثيراً ما يبالغون في الاستدلال بعمومات الشرع ، فينزولونها في غير مواضعها ، فإن المحتج بالنفي لا يقول به إلا بعد بذل الوسع في الاجتهاد ، فشأنه شأن المجتهد إذا أصاب أو أخطأ .

[ استدلال لم

ينكره

الأصوليون في

مصنفاتهم ]

ج - وهذا استدلال لطيف غفل عنه الأصوليون ، وذكره الرازي في « تفسيره » في قوله تعالى : ﴿ أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشركون ﴾ [ الروم : ٣٥ ] والمقصود بالآية المشركون ، لما سبق من آية قبلها : ﴿ بل اتبع الذين ظلموا أهواءهم بغير علم ﴾ [ الروم ٢٩ ] ، فهم يقولون ما لا علم لهم به ، بل هم عاملون في قرارة أنفسهم بخلافه لأنهم يرجعون إليه وقت الضرر ، فجاءت الآية باستفهام استنكاري حاصله : أهم يتبعون الأهواء من غير علم ؟ أم لهم دليل على ما يقولون ؟ وليس الثاني فيتعين الأول ، ثم قال الرازي : « قوله ( فهو يتكلم ) مجاز كما يقال : إن كتابه لينطق بكذا ، وفيه معنى لطيف وهو : أن المتكلم من غير دليل كأنه لا كلام له ، لأن الكلام هو المسموع ، وما لا يقبل فكأنه لم يسمع ، فكأن المتكلم لم يتكلم به ، وما لا دليل عليه لا يقبل ،

فإذا جاز سلب الكلام من المتكلم عند عدم الدليل جاز إثبات التكلم للدليل وحسن»<sup>(١)</sup> .

أما المعقول : فإن النافي للحكم إما أن يكون مدعياً العلم بما نفاه ، أو أن [ الأدلة العقلية لمذهب الجمهور ] يكون مخبراً عن جهله وشكّه .

فإن كان مخبراً عن جهلٍ أو شكٍ ، فالدليل حينئذٍ ساقط عنه ولا يطالب بدليل ، لما سبق من الإجماع على عدم مطالبتهما بالدليل .  
وإن كان النافي مدعياً علم ما نفاه ، فهذا العلم إما أن يكون باضطرارٍ أو باستدلال .

ولا يجوز أن يكون باضطرارٍ ، لأنه لو كان كذلك لشاركه كل الناس فيه، ولما وجد من يخالفه أو يجادله فيه .

فيبقى الاستدلال ، وهو إما بنص أو عقل ، فيقال له : بين ذلك الدليل<sup>(٢)</sup> .

٢ - مذهب الظاهرية خلا ابن حزم ، والبيضاوي ، وانتصر له الشوكاني في [ مذهب القائلين بالجواز ] « إرشاد الفحول » ، وحكاه الشيرازي عن بعض الشافعية<sup>(٣)</sup> ، وهو جواز الاحتجاج بلا دليل .

(١) انظر : تفسير الرازي ١٣ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) انظر : قواطع الأدلة ٣ / ٣٨٥ ، ميزان الأصول ص ٦٧١ .

(٣) انظر : قواطع الأدلة ٣ / ٣٨٢ ، نهاية السؤل ٤ / ٢٩٥ ، إرشاد الفحول ص ٢١٦ ، شرح اللمع ٢ / ٩٩٥ .

واستدل لهذا المذهب بأدلة عقلية ونقلية كذلك ، فأما النقلية فهي :

أ - قول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ [ الأدلة النقلية يطعمه .. ﴾ [ الأنعام ١٤٥ ] ، فإنه تعالى علم نبيه عليه الصلاة والسلام وجواب الجمهور عنها [ الاحتجاج بلا دليل ، وهذا الدليل نقله الحنفية عن أهل الظاهر ، ثم أجابوا عنه بقولهم : إن هذا الدليل إنما يصح لأنه هو الشارع ، فشهادته بالعدم لكونه قد أحاط بكل شيء علماً ، ولا يقاس عليه علم البشر ، فإنهم يتفاوتون في العلم بالأدلة ومعرفة الحجج تفاوتاً لا يمكن إنكاره ، وإليه أشار قوله تعالى : ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ [ يوسف ٧٦ ] ، ومع هذا التفاوت واحتمال قصور النافي عن غيره في درك الدليل ، لا يكون تمسكه بلا دليل حجة على الغير<sup>(١)</sup> .

ب - وهذا دليل ذكره الرازي في « التفسير » ، عند قوله تعالى : ﴿ هؤلاء قومنا اتخذوا من دونه آلهة لولا يأتون عليهم بسلطان بين ، فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ﴾ [ الكهف ١٥٠ ] أي : هالاً أتوا بحجة بينة على عبادة ما اتخذوه من دون الله من آلهة ، يقول الرازي : « ومن الناس من يحتج بعدم الدليل على عدم المدلول ويستدل على صحة هذه الطريقة بهذه الآية ، فقال : إنه تعالى استدل على عدم الشركاء والأضداد بعدم الدليل عليها ، فثبت أن

(١) انظر : أصول السرخسي ٢ / ٢٨١ ، كشف الأسرار ٣ / ٦٧٨ ، شرح ابن ملك

الاستدلال بعدم الدليل على عدم المدلول طريقه قوية»<sup>(١)</sup> .

ج - قوله صلى الله عليه وسلم : « البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر»<sup>(٢)</sup> ، ووجه الدلالة أن المنكر للحق هو نافي في حقيقة الأمر ، ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه بينة ، بل البينة على المدعى<sup>(٣)</sup> .

وأجاب الشيرازي وغيره : أن البينة في حق النافي ههنا هي اليمين ، وإنما لم تجب عليه إقامة الشهود ، لأنه لا سبيل لهم إلى إثباته ، إذ يتعذر عليهم ملازمته من أول عمره إلى آخره ، فأقيمت اليمين مقام الشهادة ، فيطالب بها كما يطالب المدعى بالشهادة<sup>(٤)</sup> .

أما المعقول فاستدلوا على ذلك بأن أقوى الخصومات الخصومة في وحدانية [دليل عقلي  
أظن الأصوليون  
ففي تقريره  
والجواب عنه ]

(١) انظر : تفسير الرازي ١١ / ٩٩ .

(٢) الحديث بهذا اللفظ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الدعوى والبيئات ، باب البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه رقم ( ٢١١٩٧ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وأصله في الصحيح ، فقد أخرج البخاري في كتاب التفسير ، باب « إن الذين يشتركون بآيات الله ثمناً قليلاً » رقم ( ٤٥٥٢ ) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم ( اليمين على المدعى عليه ) » .

(٣) انظر : ميزان الأصول ص ٦٧٠ ، الواضح ٣ / ١٢٢٦ ، التحبير ٨ / ٤٠٠٤ ، قواطع الأدلة ٣ / ٣٨٧ ، شرح اللمع ٢ / ٩٩٧ .

(٤) انظر : شرح اللمع ٢ / ٩٩٧ ، والمراجع السابقة .

يكن لهم حجة إلا النفي ، وأنه لا دليل على وحدانية الله ونبوته ، وهذا الاستدلال أطنب في تقريره أكثر الأصوليين لأصحاب هذا المذهب ، ثم بالغوا كذلك في ردّه والجواب عنه :

فمن قائل : لا يسلمّ بأنه لا يجب عليهم الدليل ، بل عليهم إقامة الدليل ، فيقولون : لو كنت نبياً مبعوثاً لكان معك دليل صدقك ، ولما لم أر معك دليلاً فدلني ذلك أنك لست بنبي ، قاله ابن السمعاني وأبو الخطاب الكلوزاني<sup>(١)(٢)</sup> وبين قائل : إن الكفار لم يكن لهم حجة عليه بوجه ، لكن كان إنكارهم إظهاراً لجهلهم ، وكان على الرسول صلى الله عليه وسلم إزالة ذلك الجهل عنهم بإظهار المعجزات الدالة على نبوته ، وهو جواب الشيخ عبد العزيز البخاري<sup>(٣)(٤)</sup> .

وأجاب الآمدي وابن الحاجب<sup>(٥)</sup> : بأنهم يلزمهم الدليل وهو : الاستصحاب

- 
- (١) محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، البغدادي ، الحنبلي ، صاحب « التمهيد » توفي سنة ٥١٠ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٦ / ٤٥ ، الأعلام ٥ / ٢٩١ .
  - (٢) انظر : قواطع الأدلة ٣ / ٣٨٨ ، التمهيد ٤ / ٢٦٤ .
  - (٣) عبد العزيز بن أحمد البخاري ، علاء الدين الحنفي ، صاحب « كشف الأسرار شرح أصول البزدوي » توفي سنة ٧٣٠ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ٩٤ .
  - (٤) انظر : كشف الأسرار ٣ / ٦٨٠ .
  - (٥) عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المالكي ، أبو عمرو ، صاحب « مختصر المنتهى » توفي سنة ٦٤٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٤٠٥ ، الأعلام ٤ / ٢١١ .

مع عدم الرفع ، إذ لازم الرسالة وجود المعجزة عادة ، وقد انتفى<sup>(١)</sup> .

والذي أميل إليه أن هذا الدليل لا يطابق الدعوى ، واستدلال في غير موضع [ الصحيح أن النزاع ، فإن المسألة التي نحن بصددّها فيما إذا احتج النافي بلا دليل ، ولم يكن غير موضع الاستدلال في غير موضع المثبت قد أورد دليلاً ، فإن جاء بدليل صحيح ارتفع النزاع ، ولم يكن لنفي النافي [ النزاع ] معنى إلا المعاندة والمكابرة .

وافترض أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ادعى النبوة من غير أن يثبت ذلك بأدلة غير صحيح ، فإنه صلى الله عليه وسلم ما بُعث حتى ظهرت في العالم إرهاصات نبوته ، بدءاً بترقب أهل الكتاب لظهوره ، وما جعل عليه طوال عمره من صيانة وعفاف وأمانة وخُلق ، وانتهاء بالمعجزات التي ظهرت على يديه صلى الله عليه وسلم .

لذلك لم يسم الله تعالى المكذبين بأنهم نفاة ، بل سماهم معاندين مكابرين ، ظالمين ، وأقر بأنهم يعرفون الحق في قرارة أنفسهم ، يقول الله تعالى : ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ﴾ [ البقرة : ١٤٦ ] .

يقول القرطبي<sup>(١)</sup> : « وروي أن عمر قال لعبد الله بن سلام<sup>(٢)</sup> : أتعرف محمداً

(١) انظر : الإحكام ٣ / ٢٤٣ ، مختصر ابن الحاجب مع شرحه رفع الحاجب

صلى الله عليه وسلم كما تعرف ابنك؟ فقال: نعم وأكثر، بعث الله أمينه في سمائه إلى أمينه في أرضه بنعته فعرفته وابني لا أدري ما كان من أمه»<sup>(٣)</sup>.

ويقول تعالى: ﴿وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً، فانظر كيف كان عاقبة المفسدين﴾ [النمل: ١٤].

يقول المفسرون: «علموا في أنفسهم أنها حق من عند الله ولكن جحدوها وعاندوها وكابروها، ظلماً من أنفسهم، سجية ملعونة، واستكباراً عن اتباع الحق»<sup>(٤)</sup>.

وكان حق هذا الاستدلال أن يكون لمسألة مخترة: هل يلزم المعاند والمكابر دليل؟ ولا يخفك أن ليس ثمة أصل بهذا المعنى في أصول الفقه، أما أن يستشهد به على مسألة هذا البحث فبعيد جداً.

#### المذهب الثالث:

[مذهب فرق]

بين العقليات

(١) محمد بن أحمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي المالكي، أبو عبد الله، صاحب «الجامع لأحكام القرآن» توفي سنة ٦٧١ هـ. انظر ترجمته في: الديقاج المذهب ص ٤٠٦.

(٢) عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي، حليف الأنصار، كان اسمه: «الحصين» ثم سماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بعد إسلامه، توفي سنة ٤٣ هـ. انظر ترجمته في: أسد الغابة ٣ / ٢٦٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٦٣.

(٤) تفسير ابن كثير ١ / ١٨١.

يلزمه الدليل في العقلية دون الشرعية ، وعللوا هذا الفرق بقولهم : إن مدعي النفي والإثبات في العقلية ، يدعي حقيقة الوجود والعدم ، فإذا قال : زيد في الدار ، أو : زيد ليس في الدار ، فهذا الادعاء يحمل على حقيقته من حيث وجود زيد في الدار أو عدمه ، لذا يطالب بالدليل .

أما في الشرعية ، فمدعي الإثبات ، كالوجوب أو النذب أو الإباحة ، يدعي حكماً شرعياً ، فيطالب بالدليل .

أما النافي ، فينكر وجود الوجوب أو النذب ، وذلك ليس بحكم شرعي ، فكيف يطالب بالدليل<sup>(١)</sup> !؟

المذهب الرابع :

[ مذهب انفرد

يلزمه الدليل في الشرعية ، ولا يلزمه في العقلية وهذا المذهب انفرد به ابن قدامة ]  
بنقله - فيما أعلم - ابن قدامة<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> ، وأخشى أن يكون قد وهم فانقلب عليه حين اختصر كلام « المستصفي » ، فإن الغزالي لم يذكره ، ولم يذكره كذلك الطوفي<sup>(٤)</sup> في

(١) انظر : ميزان الأصول ص ٦٦٨ ، كشف الأسرار ٣ / ٦٧٦ .

(٢) عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ، أبو محمد ، صاحب « المغني » ، توفي سنة ٦٢٠ هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٢ / ١٦٦ .

(٣) انظر : روضة الناظر ١ / ٤٥١ .

(٤) سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي الحنبلي ، أبو الربيع ، صاحب « مختصر الروضة » توفي سنة ٧١٦ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨ / ٧١ ، الأعلام ٣ / ١٢٧ .

شرحه على « مختصر الروضة » ، اللهم إلا إذا كان ابن قدامة يقصد مذهب بعض أهل الكلام ، فإنهم جنحوا إلى الاحتجاج بلا دليل في قضايا العقول ، كما سيأتي تفصيله في المبحث الرابع إن شاء الله .

هذه مذاهب الأصوليين في المسألة ، ويبقى مذهب اختار التفصيل ، لم يتعرض لذكره إلا قلة من العلماء ، أرجأت نقله إلى المبحث التالي ، والله تعالى أعلم .

### المبحث الثالث

صلة المسألة بالاستصحاب ، وتحقيق ابن تيمية لها

مسألة الاحتجاج بالعدم أو هل على النافي دليل ؟ شديدة الالتباس بمسألة

الاستصحاب بنوعيه :

١ - « التمسك بدليل عقلي لم يظهر عنه ناقل » ويعبر عنه بـ « البراءة

الأصلية » ، مثاله : قولنا : الغائب تستصحب حياته حتى يدل الدليل على موته .

أو قولنا : الأصل براءة المدعى عليه من الحق .

فالعقل - في هذين المثالين - هو الذي دلّ على انتفاء الموت للغائب ،

وانتفاء الدين من ذمة المدعى عليه ، لأن العقل لا يثبت ما لا دليل عليه .

٢ - « التمسك بالدليل الشرعي الذي لم يظهر عنه ناقل » ، كاستصحاب

حكم العموم والإجماع ، مثاله قولنا : إن المتيمم إذا رأى الماء في أثناء صلاته ، لا

تبطل صلاته ، لأن الإجماع منعقد على صحتها مثل ذلك ، فنستصحبه إلى أن

يدل دليل على أن رؤية الماء مبطله<sup>(١)</sup> .

ووجه الشبه بينه وبين مسألة البحث : أن الاستصحاب يفتقر إلى دليل [وجه الشبه

النفسي ، لأن دليل ثبوت الحكم غير دليل بقاءه ، فالعقل أو النص أو الإجماع <sup>بين المسألة</sup>  
والاستصحاب ]

أثبت أصله ، لكن بقاءه يحتاج إلى دليل آخر وهو عدم المزيل ، إذ لو وجد

(١) انظر تعريف الاستصحاب مع أمثله في : البحر المحيط ٦ / ٢٢ ، ٢٣ ، شرح مختصر

الروضة ٣ / ١٤٧ ، المسودة ص ٤٣٤ ، رفع النقاب ٦ / ١٧٨ .

الدليل المزيل لما كان الاستصحاب حجة ، فالاستصحاب حجة على عدم الاعتقاد بالإجماع<sup>(١)</sup> ، لكن هل هو حجة في اعتقاد العدم ؟ هذا موضع النزاع والخلاف ، فمن قال : إنه حجة لزمه الاحتجاج بلا دليل ، ومن قال : إنه ليس بحجة ردّها .

لذا فرّع طائفة من الأصوليين مسألة : هل يلزم النافي دليل ؟ على مسألة [مــــ من الأصوليين من جعل المسألتين الاستصحاب حجة أم لا ؟ إن قلنا : هو حجة ، فلا دليل على النافي ، وإن كأصل واحد ] قلنا : ليس بحجة فعليه الدليل<sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي قاله الطوفي حق ، بل لقوة الشبه بين المسألتين ذهب طائفة من الأصوليين إلى بناء الاستصحاب على مسألة : الاحتجاج بلا دليل :

فالحنفية قاطبة اتفقوا على تلازم المسألتين ، فجمهورهم ذهب إلى بناء الاستصحاب على مسألة : الاحتجاج بلا دليل<sup>(٣)</sup> .

وعكس صاحب « الميزان » ، فجعل الاحتجاج بلا دليل نوعاً من

(١) نقل الإجماع ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١١ / ٣٤٢ .

(٢) شرح مختصر الروضة ٣ / ١٦١ .

(٣) انظر : أصول الجصاص ٢ / ١٩٣ ، أصول الشاشي ص ٣٨٨ ، أصول السرخسي

الاستصحاب<sup>(١)</sup> .

ومن الشافعية : فرّع إمام الحرمين<sup>(٢)</sup> مسألة البحث على مسألة الاستصحاب ، وجعلها نوعاً من أنواعها<sup>(٣)</sup> .

والزنجاني<sup>(٤)</sup> الشافعي سوى بينهما ، وأوردتهما من واحد فقال « الاستدلال بعدم الدليل على نفي الحكم ، أو بقاء ما هو ثابت بالدليل ، وهو الملقّب : بالاستصحاب »<sup>(٥)</sup> ثم ساق الزنجاني شواهد على هذا الأصل .

وابن القطان<sup>(٦)</sup> جعل القول بالاستصحاب يرجع إلى أن النافي لا دليل عليه ، وهو أنه متى كنا على حال مجمع عليها فنحن عليها ، فمن ادعى الانفصال عنها احتج إلى دليل<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر : ميزان الأصول ص ٦٦٦ .

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، إمام الحرمين ، أبو المعالي ، صاحب « البرهان » توفي سنة ٤٧٨ هـ . انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٨ / ٤٦٨ ، طبقات الشافعية ٣ / ١٥٨ .

(٣) انظر : الكافية في الجدل ص ٣٩١ .

(٤) محمود بن أحمد الزنجاني ، أبو البقاء ، صاحب « تخريج الفروع على الأصول » ، توفي سنة ٦٥٦ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ٥ / ١٥٤ ، الأعلام ٨ / ٣٧ .

(٥) انظر تخريج الفروع على الأصول ص ١٧٢ .

(٦) أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي الشافعي ، آخر أصحاب ابن سريج وفاة ، له في الأصول والفقه ، توفي سنة ٣٥٩ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤ / ٣٠٦ .

(٧) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط ٦ / ٢٥ .

ومن ههنا نشأ الإشكال ، إذ كيف يُجمع بين دلالة الاستصحاب المعتبرة في الجملة بين الأصوليين ، وبين قاعدة : الاحتجاج بلا دليل المردودة عند الجمهور ، إذ الجمع بينهما نوع تناقض ؟ ، وقد غمز من هذا الباب - أي باب التناقض - الشافعية ، أبو زيد الدبوسي<sup>(١)</sup> ، فجعل عنواناً في كتابه قال فيه : « باب القول في جملة القائلين بلا دليل مع اعتقادهم بطلان الاحتجاج به ، وهؤلاء الرهط أربعة أقسام : المحتجون باستصحاب الحال ... »<sup>(٢)</sup> .

ثم اختلفت ، بل اضطربت أجوبتهم عن هذا الإشكال :

فابن السمعاني نفى حجية الاستصحاب جملة ، وأنكر على الدبوسي حين نقل عن الشافعي ما يفيد : إن عدم الدليل حجة في إبقاء ما ثبت بالدليل ، لا لما لم يصح ثبوته ، واستدل - أي الدبوسي - على هذا بما ورد عن الشافعي أنه لم يجز الصلح على الإنكار<sup>(٣)</sup> ، ووجه الاستدلال : أن الأصل براءة الذمم من الحقوق ، والمنكر الأصل براءة ذمته ، ولم يقم دليل على شغل ذمته ، فعدم

(١) عبد الله بن عمر بن عيسى ، أبو زيد الدبوسي الحنفي ، صاحب « تقويم الأدلة » توفي سنة ٤٣٠ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٠٩ .

(٢) انظر : تقويم الأدلة ص ٣٢٤ .

(٣) وصورته : أن يدعي شخص على آخر أن عليه ديناً في ذمته أو عيناً في يده فأنكر المدعى عليه وصالحه منه على عوض ، وهو غير جائز عند الشافعي ويجوز عند الحنفية .

انظر : مغني المحتاج ٣ / ١٧٩ ، المبسوط ٢٠ / ١٣٩ .

الدليل حجة في إبقاء ما ثبت بالأصل ، فلم يجز شغلها بالدين ، فلم يصح الصلح<sup>(١)</sup> .

يقول ابن السمعاني في ردّه : « عدم الدليل ليس بحجة في موضع ما ، والذي ادعاه على الشافعي من مذهبه ، لا ندري كيف وقع له ذلك؟! والمنقول عن الأصحاب ما قدمناه ، وأما مسألة الصلح على الإنكار فقد بينا وجه فساده في الخلافات<sup>(٢)</sup> .

وهذا الذي نفاه ابن السمعاني من مذهب الشافعي ، أثبته إمام من أئمة المذهب وهو الروياني<sup>(٣)</sup> فقال : « ظاهر كلام الشافعي - رحمه الله - أن السكوت وعدم النقل دليل على عدم الحكم ، ولهذا قال في المسح على الخفين ، هل يلزمه إعادة الصلاة ؟ : إن صح حديث علي رضي الله عنه قلت به في الأمر بالمسح على الجبائر<sup>(٤)</sup> ، لأنه لم يلزمه الإعادة ، فإن صحّ قطع القول به<sup>(٥)</sup> ،

(١) انظر : تقويم الأدلة ص ٣٢٠ .

(٢) انظر : قواطع الأدلة ٣ / ٣٩٣ .

(٣) عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني ، أبو المحاسن ، أحد أئمة المذهب ، صاحب « البحر » في الفروع ، توفي سنة ٥٠٢ هـ . انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ٤ / ١٢٤ .

(٤) الحديث أخرجه ابن ماجه ، كتاب الطهارة ، باب المسح على الجبائر رقم ( ٦٥٧ ) عن علي بن أبي طالب قال : « انكسرت إحدى زندي فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على الجبائر » . قال شمس الحق الآبادي في عون المعبود ١ / ٣٦٧ : أجمع الحفاظ على ضعفه .

(٥) انظر : الأم ١ / ٤٤ .

فجعل سكوته عن الإعادة دليلاً على نفي وجوبها<sup>(١)</sup> .

والحنفية - على قلة اختلافهم في الأصول - تنازعوا أيضاً في هذه المسألة :

فذهب كثير منهم إلى عدم حجته ، لا لإبقاء ما كان على ما كان ، ولا لإثبات أمر لم يكن ، وسند المنع : أن حكم الدليل هو الثبوت ، فأما البقاء فلا يضاف إليه ، لأنه ليس ثمة دليل ، فيكون تمسكاً بالحكم بلا دليل .

وتوسّط أكثر المتأخرين كأبي زيد الدبوسي وفخر الإسلام البزدوي<sup>(٢)</sup> ، والسرخسي<sup>(٣)</sup> فقالوا : إن استصحاب الحال يصلح دليلاً لتبعية حكم قد كان ثابتاً ، ولا يصلح دليلاً لإثبات حكم لم يكن ثابتاً .

وربما عبروا عنه بقولهم : هو حجة دافعة ، ولا يكون حجة مثبتة<sup>(٤)</sup> ، ومثلوا له : بحياة المفقود ، لما كان الظاهر بقاءها ، صلحت حجة لإبقاء ما كان على ما كان ، حتى إنه لا يورث ماله ، ولا يصلح حجة لإثبات أمر لم يكن ، حتى لا

(١) نقله عنه الزركشي في البحر الحيط ٦ / ٣٥ .

(٢) علي بن محمد بن الحسين البزدوي ، أبو العسر ، صاحب « كنز الوصول إلى علم الأصول » توفي سنة ٤٨٢ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٢٤ .

(٣) محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، أبو بكر ، شمس الأئمة ، صاحب « المبسوط » توفي سنة ٤٩٠ هـ . انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ١٥٨ .

(٤) انظر هذين المذهبين للحنفية في : ميزان الأصول ص ٦٦٠ ، كشف الأسرار ٣ / ٦٦٢ .

يرث من الأقارب<sup>(١)</sup> .

وهذا المذهب كما ترى أعمل الأصلين ، فإنه استصحب الأصل وهو بقاء المفقود حياً ، فيدفع بهذا الأصل من ادعى تغير الحال ، والثابت لا يزول بالشك .

ولما لم يكن ثمة دليل على موته ، لم يكن هذا حجة لإثبات أمر لم يكن ، إذ غير الثابت لا يثبت بالشك ، فلذا لا يرث من الأقارب .

وهذا تفصيل حسن ، وقد ذكر الزركشي أنه يشبهه قول الشافعية في مسائل كثيرة ، وساق أمثلة وشواهد ، فراجعها ثمة<sup>(٢)</sup> .

والباجي<sup>(٣)</sup> أورد سؤالاً ، ثم أجاب بجواب لا يخلو عن تناقض وتقرير السؤال [ جواب الباجي عن هذا التناقض ] : أن النافي لصلاة سادسة لا دليل عليه ، فكذلك مسألة الباب ، أي : هل على النافي دليل ؟

فأجاب : لا بد من إثبات نفيها بدليل ، وهو الإجماع والأخبار واستصحاب الحال<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : ميزان الأصول ص ٦٦٠ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ١٨ .

(٣) سليمان بن خلف بن سعد الباجي المالكي ، أبو أيوب ، صاحب « إحكام الفصول في أحكام الأصول » ، توفي سنة ٤٩٤ هـ . انظر ترجمته في : الديباج المذهب ص ١٩٧ .

(٤) انظر : إحكام الفصول ص ٧٠٣ .

ودعوى الإجماع التي ذكرها في عدم وجوب صلاة سادسة تسلّم له ، لكن ما السبيل إلى مسائل لا إجماع فيها ، كمسألة الصلح على الإنكار ، وحياة المفقود المار ذكرها ، وغيرها من المسائل التي لا إجماع فيها كثير ؟  
ثم قوله : إن الدليل هو استصحاب الحال ، استدلال بعين النزاع ، فإن الاستصحاب يفتقر إلى الاحتجاج بعدم الدليل ، وهذا تناقض لا يخفى .

والرهوني<sup>(١)</sup> نقل - عمن لم يسمهم - تناقض ابن الحاجب حين قال : [ التناقض في عبارة ابن الحاجب والنافي مطالب الدليل ]<sup>(٢)</sup> وهذا يناقض ما تقدم في الاستصحاب : « أن النفي والجواب عنها [ يكفي فيه انتفاء دليل ثبوته »<sup>(٣)</sup> .

وأجاب - أي الرهوني - : « ولا تناقض لأنه إذا لم ينتهض دليل للثبوت ، بقى دليل النافي - وهو الاستصحاب - سالماً »<sup>(٤)</sup> .

ولا أدري كيف السبيل إلى معرفة عدم انتهاض دليل الثبوت ، إلا عن طريق السبر والبحث فيحكم بانتفائه ، وهو في المحصلة احتجاج بلا دليل ؟ ، فالتناقض

---

(١) يحيى بن موسى الرهوني المالكي ، أبو زكريا ، صاحب « تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل » توفي سنة ٧٧٥ هـ . انظر ترجمته في : السديج المذهب ص ٤٣٦ .

(٢) انظر : مختصر المنتهى بشرح تحفة المسؤول ٤ / ٢٨٧ .

(٣) انظر : المرجع نفسه ٤ / ٢٢٤ .

(٤) انظر : تحفة المسؤول ٤ / ٢٨٧ .

باق في عبارة ابن الحاجب .

[ تحقيق بديع لابن تيمية يزيل اللبس والإشكال عن المسألة ]  
هذه أمثلة سقتها كشواهد على هذا الاضطراب والتناقض في الجمع بين مسألتي الاستصحاب والاحتجاج بلا دليل ، ولم أجد تحقيقاً شفى العليل وأروى الغليل كالتحقيق الذي أورده أبو العباس بن تيمية<sup>(١)</sup> ، ورغم علمي بما جرى في عرف الباحثين من استقباح نقل ما طال من النصوص ، لكنني مضطر في هذا الموضوع إلى نقل كلام الشيخ تقي الدين بحذافيره ، فإني أخشى أن يفسد المعنى إن نقلته بتصريف أو اختصار ، فقال : « عدم الدليل القطعي والظني على الشيء ليس دليلاً على انتفائه<sup>(٢)</sup> ، إلا أن يعلم أن ثبوته مستلزم لذلك

(١) أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية ، تقي الدين ، صاحب « مجموع الفتاوى » توفي سنة ٧٢٨ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٨ / ١٤٢ ، الأعلام ١ / ١٤٤ .

(٢) في النسخ المطبوعة وقع تصحيف أو تحريف حيث تقول : « إن عدم الدليل القطعي والظني على الشيء دليل على انتفائه إلا أن يعلم أن ثبوته مستلزم لذلك الدليل » . وهذا خطأ ولا ريب ، والسياق يدل عليه ، فإن شيخ الإسلام يرد فيه على المتكلمة الذي زعموا أن ما عرفوه من الصفات حق ، وما لم يعرفوه ولم يقدّم دليل عليه كان ثبوته معدوماً ، فرد عليهم ، والرد يقتضي نفي ما زعموه ، ولا يتم هذا الرد إلا بتصحيح العبارة على النحو التالي : « إن عدم الدليل القطعي والظني على الشيء ليس دليلاً على انتفائه إلا ... » . وإبقاء اللفظة على ما هي عليه من التصحيف تخلق المعنى وتوقعه في تناقض واضطراب .

الدليل ، مثل أن يكون الشيء لو وجد لتوفرت الهمم والدواعي على نقله ، فيكون هذا لازماً لثبوته ، فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم ، كما يعلم أنه لو كان بين الشام والحجاز مدينة عظيمة مثل بغداد ومصر لكان الناس ينقلون خبرها ، فإذا نقل ذلك واحد وإثنان وثلاثة علم كذبهم .

وكما يعلم أنه لو ادعى النبوة أحد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مثل مسيلمة<sup>(١)</sup> ، والعبسي<sup>(٢)</sup> ، وطليحة<sup>(٣)</sup> ، وسجاح<sup>(٤)</sup> ، لنقل الناس خبره ، كما نقلوا أخبار هؤلاء .

= وقد صرح ابن تيمية في مواضع : إن عدم الدليل ليس دليلاً على العدم ، وسيأتي بعض منها في المبحث التالي إن شاء الله .

انظر : مجموع الفتاوى ٧ / ٥٧١ .

(١) مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي ، متنبئ ضرب به المثل في الكذب فقييل : « أكذب من مسيلمة » توفي سنة ١٢ هـ .

انظر ترجمته في : الأعلام ٧ / ٢٢٦ .

(٢) الأسود العنسي ، عيهلة بن كعب المدحجي ، من أهل اليمن ، ارتد في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وادعى النبوة ، قتل قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بشهر سنة ١١ هـ .

انظر ترجمته في : الأعلام ٥ / ١١١ .

(٣) طليحة بن خويلد الأسدي ، متنبئ كذاب ، ادعى النبوة في عهده صلى الله عليه وسلم ، ثم عاد فأسلم واستشهد في نهاوند سنة ٢١ هـ .

انظر ترجمته في : الأعلام ٣ / ٢٣٠ .

(٤) سجاح بنت الحارث التميمية ، متنبئة مشهورة ، تزوج بها مسيلمة الكذاب أسلمت بعد وفاة مسيلمة وماتت سنة ٥٥ هـ .

انظر ترجمتها في : الأعلام ٣ / ٧٨ .

ولو عارض القرآن معارض أتى بما يظن الناس أنه مثل القرآن لنقل كما نقل  
قرآن مسيلمة الكذاب ، وكما نقلوا « الفصول والغايات »<sup>(١)</sup> لأبي العلاء  
المعري<sup>(٢)</sup> ، وكما نقلوا غير ذلك من أقوال المعارضين لو بخرافات لا يظن عاقل  
أنها مثله ، فكان النقل لما تظهر فيه المشابهة والمماثلة أقوى في العادة والطباع في  
ذلك - سواء كانوا محبين أو مبغضين - هذا أمر جبل عليه بنو آدم .

كما يُعلم أن علي بن أبي طالب لو طلب الخلافة على عهد أبي بكر وعمر  
وعثمان وقاتل عليها لنقل الناس ، كما نقلوا ما جرى بعد هؤلاء .  
كما يُعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لو أمر أن يصلي بالناس صلاتهم ،  
لنقلوا ذلك ، كما نقلوا أمره لأبي بكر وصلاته بالناس<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) كتاب ألفه في معارضة الآيات وقام الاسم : « الفصول والغايات في محاذاة السور  
والآيات » ، ولما قيل له : هذا ليس مثل القرآن ، قال : لم يصقله الحارث أربع مئة سنة .  
انظر : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٣١ .
- (٢) الشيخ العلامة أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري الأعمى الشاعر اللغوي  
الأديب ، صاحب « رسالة الغفران » و « لزوم مالا يلزم » . توفي سنة ٤٤٩ هـ .  
انظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٨ .
- (٣) الحديث في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما مرض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مرضه فحضرت الصلاة فأذن فقال : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » .  
أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر رقم  
( ٤١٨ ) .

وكما يُعلم أنه لو عهد له بالخلافة لنقلوا ذلك ، كما نقلوا ما دونه .  
بل كما يُعلم أنه لم يكن يجتمع هو وأصحابه على استماع دف أو كف ، ولا على رقص وزمر .  
بل كما يُعلم أنه لم يكن بعد الصلوات يجتمع هو وهم على دعاء ورفع يد ، ونحو ذلك ، إذ لو فعل ذلك لنقلوه .  
بل كما يُعلم أنه لم يصل في السفر : الظهر والعصر والعشاء أربعاً ، وأنه لو صلى في السفر أربعاً بعض الأوقات لنقل الناس ذلك كما نقلوا جمعه بين الصلاتين بعض الأوقات<sup>(١)</sup> .  
بل كما يُعلم أنه لم يكن يصلي المكتوبات وحده بل إنما كان يصلين في الجماعة .  
بل كما يُعلم أنه لم يكن هو وأصحابه يحملون التراب في السفر للتميم ، ولا يصلون كل ليلة على من يموت من المسلمين ، ولا ينوون الاعتكاف كلما دخلوا مسجداً للصلاة .

---

(١) من ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه ، في كتاب الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر رقم ( ٧٠٦ ) ، وأبو داود في السنن ، كتاب الصلاة ، باب الأذان في السفر رقم ( ١٢٠٦ ) عن معاذ بن جبل أخبرهم أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ، فكان يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء .

بل كما يُعلم أنه لم يصل على غائب غير النجاشي<sup>(١)</sup> .

بل كما يُعلم أنه لو كان دائماً يقنت في الفجر أو غيرها بقنوت مسنون يُجهر به لنقل الناس ذلك - كما نقلوا قنوته العارض الذي دعا فيه لقوم على قوم<sup>(٢)</sup> ، وكان نقلهم لذلك أوكد .

وكما يُعلم أنه لما صلى بعرفة ومزدلفة قصرًا وجمعًا ، لو أمر أحداً خلفه أن يتم صلاته ، أو أن لا يجمع معه لنقل الناس ذلك ، كما نقلوا ما هو دون ذلك .

---

(١) هو أصحمة بن أبحر النجاشي ، ملك الحبشة ، أسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر إليه ، توفي سنة تسع وصلى الله عليه النبي صلى الله عليه وسلم كما ورد في صحيح البخاري كتاب الجنائز ، باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد رقم ( ١٢٦٣ ) ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب في التكبير على الجنائز رقم ( ٩٥١ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، فخرج إلى المصلى وكبر أربع تكبيرات . وانظر ترجمته في : الإصابة ١ / ٢٠٥ .

(٢) الحديث في صحيح البخاري ، كتاب الاستسقاء ، باب الاستسقاء وخروج النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء رقم ( ٩٦٠ ) ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب استحباب القنوت في جميع الصلوات رقم ( ٦٧٥ ) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم يقول وهو قائم : « اللهم انج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشدد وطأتك على مضر ، واجعلها كسني يوسف » .

وكما يُعلم أنه لم يأمر الحيض في زمانه المبتدآت بالحيض أن يغتسلن عند انقضاء يوم وليلة .

وأنه لم يأمر أصحابه أن يغسلوا ما يصيب أبدانهم وثيابهم من المني .

وأنه لم يوقت للناس لفظاً معيناً ، لا في نكاح ، ولا في بيع ، ولا إجارة ولا غير ذلك .

وأنه لما حج حجة الوداع لم يعتمر عقيب الحج .

وأنه لما أفاض من منى إلى مكة يوم النحر ما طاف وسعى أولاً ، ثم طاف ثانياً إلى غير ذلك مما يطول ذكره .

ومن تتبع كتب الصحيحين ونحوها من الكتب المعتمدة ، ووقف على أقوال الصحابة والتابعين ، ومن قفا منهاجهم من الأئمة المرضيين - قديماً وحديثاً - علم صحة ما أوردناه في هذا الباب .

والمقصود هنا : إن المدلول إذا كان وجوده مستلزماً لوجود دليله كان انتفاء دليله دليلاً على انتفائه ، أما إذا أمكن وجوده ، وأمکن أن لا نعلم نحن دليل ثبوته لم يكن عدم علمنا بدليل وجوده دليلاً على عدمه «<sup>(١)</sup> .

وكم فرحت حين وجدت أن هذا التفصيل قد عزاه الزركشي للإمام الشافعي [ أصل هذا التفصيل معزو للإمام الشافعي ]

(١) مجموع الفتاوى ٧ / ٥٧١ ، ٥٧٣ .

بالنص ، المارّ ذكرها قبل قليل ، قال الزركشي : « بل ظاهر كلام الشافعي التفصيل بين أن يكون مما تتوافر الدواعي على نقله أم لا »<sup>(١)</sup> ، ثم ساق الزركشي شاهداً آخر على هذا التفصيل .

ولم أجد هذا التفصيل معزواً لإمام متّبع إلا عند الزركشي ، فإن صحّ هذا النقل ، فنعم القدوة في أصول الفقه هو الشافعي .

وبهذا التقرير يتبين لك أن للمسألة وجهين ، فإن كانت مقيدة بهذا الضابط ، وكان الدليل مستلزماً للمدلول تكون محرّجة على أصل الاستصحاب ، فمن نفى الصلاة السادسة ، أو وجوب الأضحية أو الوتر ، استصحب أصل براءة الذمة ، واحتج بالنفي كذلك ، لأنه لو وجبت لتوفرت الدواعي على نقل هذا الوجوب .

والوجه الآخر : خلوها عن هذا القيد ولم يكن الدليل مستلزماً للمدلول ، فحينئذ يضعف تأصيلها على مسألة الاستصحاب وتستحيل إلى مسألة هذا البحث وهو : هل يلزم النافي دليل ؟ فيجرب فيها الخلاف السابق .

وقد يتساءل متسائل : ما توافرت الهمم والدواعي على نقله ، مما يشترك العلماء في معرفته ، لاسيما فقهاء أهل الحديث ، فلم يختلفوا في تخريج كثير من المسائل عن أصل الاستصحاب ؟

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣٦ .

والجواب ما ذكره ابن تيمية من منع هذه المقدمة ، فإن هذا مما يتفاوت الناس في معرفته بحسب معرفتهم بالسنن والآثار ، يقول : « ويعلم الخاصة من أهل العلم بالسنن والآثار وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، انتفاء أمور من هذا ، لا يعلم انتفاءها غيرهم ، ولعلمهم بما ينفىها من أمور منقولة يعلمونها هم ، ولعلمهم بانتفاء لوازم نقلها »<sup>(١)</sup> .

وهو وصف - أي معرفتهم بالسنن والآثار - لاشك في اعتباره ، فإن النافي راوٍ ، وقد قاس الأصوليون في مواضع قبول خبر الراوي على قبول المفتي فيما يخبر عن ظنه واجتهاده<sup>(٢)</sup> ، فلأن يقاس قبول نفي المجتهد للدليل ، على قبول خبر الراوي من باب أولى ، فيوزن بما توزن به الأخبار والرواة من حيث العلم والضبط وسعة الاطلاع .

فكما أن خبر الواحد يزداد قوة بانضمام القرائن إليه ، كذلك الحال في نفي المجتهد .

فالعلم الذي يحصل عقيب الخبر تارة يكون لضبطهم ودينهم وحفظهم ، وكذلك الحال في نفي المجتهد ، فلاشك أن من كان في رتبة الإمام أحمد أو الشافعي ، إذا نفي وجود دليل حصل بقولهما من الاطمئنان والثقة ما لا يحصل ممن دونهما .

(١) انظر : مجموع الفتاوى ١١ / ٣٤٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : شرح مختصر الروضة ٢ / ١٣١ .

وقد يحصل العلم بكثرة المخبرين ، وكذلك الحال في النافي للدليل ، فإن المجتهد إذا ادعى عدم وجود دليل ، ثم انضم إليه مجتهد آخر بنفس الدعوى ثم انضم ثالث ، حصل العلم والقطع بعدم الدليل .  
وغير ذلك من القرائن كثير .

نعم ، قد ورد على هذه المسألة من الاعتراضات ما يشغب الاستدلال بها [اعتراضات على هذا الوجه المذكور ، تفاوتت قوة وضعفاً ، ومن أجمع ما قرأت ، ما قاله نجم الدين المقدسي<sup>(١)</sup> : « إنه - أي النافي للحكم - يحتاج إلى الاطلاع على جميع عنها ]  
النصوص من الكتاب والسنة ، ثم إلى معرفة جميع وجوه الدلالات ، وهذا أمر لا يُستطاع للبشر ، وأسرار القرآن والسنة كثيرة ، ومظاهرها دقيقة ، وعقول الناس في فهمها مختلفة حتى أن منهم من يتكلم على الآية الواحدة ، أو الحديث الواحد مجلدات كثيرة في فوائدها ودلالاتها ، ومع ذلك لا ينتهي ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في القرآن : « هو الذي لا تنقضي عجائبه »<sup>(٢)</sup>  
فلا يمكن الإنسان علم عدم النص الدال على نفي الحكم إلا إذا علم ذلك كله ، وهو مستحيل . ولو فرض علمه به لغفل عنه في بعض الأوقات ،

(١) أحمد بن شمس الدين بن قدامة المقدسي الحنبلي ، نجم الدين ، أبو العباس ، صاحب « الفصول » توفي سنة ٦٨٩ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧ / ٧١٢ .  
(٢) الحديث أخرجه الترمذي ، باب ما جاء في فضل القرآن ، رقم ( ٢٩٠٦ ) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال الترمذي « هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول ، وفي الحرث مقال » .

كما رووا عن عمر رضي الله عنه أنكر المغالاة في المهر حتى قالت له المرأة : كيف منعناه وقد أعطانا الله ثم قرأت : ﴿ وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً ﴾ [ النساء : ٢٠ ]<sup>(١)</sup> ولا شك أن عمر رضي الله عنه كان حافظاً للآية عالماً بها ، ولكن ذهب عنه ذلك الوقت ، فعلم أن ذلك عسر جداً ، فكيف يصير قوله : « بحثُ فلم أجد » دليلاً ، وقد يكون علمه قليلاً ، وفهمه ناقصاً ، وقوله غير مقبول ، فلعله وجد وكنتم ، خوفاً أو غيره ، وفي تجويز ذلك فساد عظيم<sup>(٢)</sup> .

وكلام الشيخ يسلم لو كان مبنى الأحكام على القطع واليقين ، وليس الأمر كذلك ، فنحن مكلفون في الأمور الأخروية بغلبة الظن ، ومتعبدون به في الشرعيات ، وإلا لو قبلنا بهذا الاعتراض للزم غلق باب التقليد بحجة أن ليس ثمة أحد قد اطلع على جميع النصوص من الكتاب والسنة ، وللزم الكف عن الإفتاء

(١) أصل الأثر في السنن أن عمر رضي الله تعالى عنه قال : « لا تغالوا في صداق النساء » من غير قصة المرأة ، أما مع هذه القصة فقد رواها عبد الرزاق في مصنفه ، باب المرأة تصدق الرجل ، رقم ( ١٠٤٢٠ ) وفيها : « مقال عمر : إن امرأة خاصمت عمر فخصمته » ، والحديث بهذه الزيادة لا يخلو عن مقال . انظر : فتح الباري ٩ / ٢٠٤ ، وانظر أصل الأثر في : سنن الترمذي ، كتاب النكاح ، باب ما جاء في مهور النساء ، رقم ( ١١١٤ ) ، وسنن أبي داود ، كتاب النكاح ، باب الصداق ، رقم ( ٢١٠٦ ) ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(٢) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط ٦ / ٣٧ .

لأن أسرار القرآن والسنة كثيرة ومظاهرها دقيقة ، وهذا أمر لا يستطيع للبشر ، وهذا باطل يقيناً .

وأثر عمر رضي الله عنه - إن صح - لا يصلح دليلاً على المدعى ، لأن النافي يرجع عن نفيه إن وقف على دليلٍ مثبت ، كما أن المفتي أو المجتهد يرجع عن قوله إن وجد دليلاً يخالف قوله ، كما حدث لعمر ، ولن يحتج أحد بهذا الأثر على ترك الفتيا والاجتهاد به .

وقوله : « وقد يكون علمه قليلاً ، وفهمه ناقصاً .. » مردود ، وهل وضع الفقهاء والأصوليون شروط الاجتهاد والإفتاء إلا سداً للباب الذي يلج منه المتطفلون على الفقه ، المجترئون على الفتوى ؟

فهذه المسألة كغيرها من مسائل الأصول ، لا يتصدى لها إلا من كان من أهل هذا العلم ، ولا تقبل إلا لمن حاز قصب السبق في علم المنقول والمعقول .

وقوله : « وفي تجويز ذلك فساد عظيم » ، وكذلك إذا جوزنا الاجتهاد بلا ضابط ، والفتيا بلا ضابط ، والرواية بلا ضابط ، فليس هناك أصل إلا ويترتب عليه فساد عظيم إذا أطلق عن عقاله ، وهذه المسألة قد ضبطت بقيود تجعلها عظيمة النفع للفقهاء والمجتهد .

ومن تتبّع كلام الأئمة وجد أنهم ينسبون العدم لعلمهم ، ولا ينسبونه للدليل [ عدم العلم تورّعاً ، وهذا يستلزم عدم الدليل - لا سيما إذا لم ينقل مع توافر الدواعي على نقله - إما قطعاً وإما ظناً ، وهو حسبنا في مسائل الشرع ، وصار مثل هؤلاء على الظن عدم الأئمة كمثل : « بصير اجتهد في طلب المتاع من بيت ليس فيه شيء يسْتُرْ ذلك الدليل ]

المتاع ، فيخفيه عن طالبه ، فإنه يجزم حينئذ بعدم وجوده ، فكذلك المجتهد إذا بالغ في طلب الدليل فلم يجده ، جزم بعدمه ، فإن لم يجزم به ، غلب على ظنه ، وهو كافٍ في العمل ، لا سيما وقواعد الشرع قد مُهِّدَت ، وأدلته قد اشتهرت وظهرت ، وفي الدواوين قد دَوِّنت ، فعند استفراغ الوسع ، في طلب الدليل ممن هو أهل للنظر والاجتهاد ، يُعلم أنه لا دليل هناك » .

قاله الطوفي<sup>(١)</sup> ، وهو من لطيف تصويراته .

وقبل ختم هذا المبحث ، يبقى تنبيهان مهمان ذكرهما ابن تيمية يتعلقان

[ تنبيهان

ذكرهما ابن

تيمية يتعلقان

بالمسألة ]

بمسألة البحث :

الأول : أن هذه المسألة تشابحت بمسألة المنع<sup>(٢)</sup> عند بعض الناس ، فيجرونها مجرى واحداً ، فيطالبون المانع بالدليل كما يطالبون النافي ، وهو خطأ ، يقول ابن تيمية : « وهؤلاء اشتبه عليهم النافي بالمانع المطالب بالدليل ، فإن من أثبت شيئاً فقال له آخر : أنا لا أعلم هذا ، ولا أوافقك عليه ، ولا أسلمه لك حتى تأتي بالدليل ، كان هذا مصيباً ، ولم يكن على هذا المانع المطالب

(١) نقلته بتصرف يسير ، انظر : شرح مختصر الروضة ٣ / ١٥٤ .

(٢) وهو القادح المعروف عند الأصوليين بـ « منع حكم الأصل أو الفرع » ، بأن يقول : لا أسلم بأن الحكم في الأصل كذا أو الحكم في الفرع كذا ، والمقصود هنا ما هو أعم ، أي : منع إثبات الحكم بلا دليل .

انظر : شرح الكوكب المنير ٤ / ٢٤٦ ، البحر المحيط ٥ / ٣٢٢ ، تيسير التحرير

بالدليل ، دليلٌ ، وإنما الدليل على المثبت .

بخلاف من نفى ما أثبتته غيره ، فقال له : قولك خطأ والصواب في نقيض قولك ، ولم يكن هذا كذا ، فإن هذا عليه الدليل على نفيه ، كما على ذلك المثبت الدليل على إثباته » .

الثاني : أن إلزام النافي بالدليل مفروض إذا أتى المثبت بالدليل وإذا لم يأت واحد منهما بدليل ، كان كلاهما بلا حجة ، ولهذا كان من أثبت شيئاً أو نفاه ، وطلب منه الحجة ، فلم يأت بما كان منقطعاً في المناظرة وإذا اعترض المعترض عليه بممانعة أو معارضة<sup>(١)</sup> ، فأجاب عنها ، انقطع المعترض عليه ، وثبت قول الأول .

وإن لم يُجب عن المعارضة ، انقطع المستدل إذا كان الدليل الذي يجب اتباعه هو الدليل السالم عن المعارض المقاوم .

ولو أقام دليلاً قطعياً ، فعورض بما لا يفيد القطع ، كان له أن يقول ما ذكرته يفيد العلم ، والعلم لا يعارضه الظن ، والبيّنات لا تُعارض بالشبهات<sup>(٢)</sup> والله تعالى

---

(١) وهو القادح المعروف عند الأصوليين بـ« أن يبدي المعترض معنى آخر يصلح للعلية غير ما علّل به المستدل » ، والمقصود هنا أن يبدي المعترض دليلاً آخر غير ما استدل به المستدل، كما يظهر من السياق .

انظر تعريف المعارضة في : شرح الكوكب المنير ٤ / ٢٩٤ ، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٧٠ .

(٢) الجواب الصحيح ٦ / ٤٥٩ .

- ٤٩ - مسألة الاحتجاج بعدم الدليل

---

أعلم .

### المبحث الرابع

تقرير مذهب المحتجين بعدم الدليل في قضايا العقول ، ورد العلماء عليهم

قضايا العقول مبحث أصولي كلامي ، فالأصوليون تكلموا فيه حين عرفوا العلم ، والطرق الموصلة إليه وهل أدلة العقول أحدها ؟ وتكلموا فيه أيضاً من حيث كونه مناطاً للتكليف وحسبك أن الشافعي تعرّض لتعريف العقل في « رسالته » فقال : « آله ركبها الله فيهم تميّز بين الأشياء وأضدادها »<sup>(١)</sup> ، وفي موضع آخر عدّ العقول طريقاً وسبيلاً لمعرفة الأحكام فقال : « والعقول التي ركبها الله فيهم - أي في المكلفين - ليستدلوا بها على معرفة العلامات ، وكل هذا بيان منه جلّ ثناؤه »<sup>(٢)</sup> .

وقد بان لك في المبحث الثاني عند ذكرنا لمذاهب العلماء في المسألة أنه لم يذهب أحد إلى القول بالاحتجاج بلا دليل في قضايا العقول ، إلا مذهباً شاذاً نقله ابن قدامة ، وذكرنا ثمة احتمال أن المقصود بهذا المذهب هو مذهب بعض أهل الكلام ، ولا ينسب إلى الفقهاء والأصوليين .

فالأصوليون اختلفوا في الاحتجاج بلا دليل في قضايا الشرع ، لكنهم اتفقوا [ الاحتجاج بهذه على عدم جواز الاحتجاج بما في الحكم العقلي ، وقالوا : لا يلزم من نفي الدليل العقول مذهب لبعض

المتكلمة ]

(١) هكذا نقلها الزركشي في البحر المحيط ١ / ٨٤ بزيادة : « آله » وفي النسخة التي بين يدي ص ٢٣ : « والعقول التي ركبها ... » .

(٢) الرسالة ص ٣٨ ، وانظر كذلك البحر المحيط ١ / ٨٤ .

نفي الحكم ، وعللوا ذلك بأن قضايا العقول لا حصر لها فمن نفي دليلاً معيناً ، جاز أن يكون ثمّ دليل آخر لم يعلم بها ، وعدم علمنا بالشيء لا يدل على عدمه ، بخلاف الحكم الشرعي - لمن يحتج بها - فإننا إذا علمنا عدم الدليل ، غلب على الظن عدم الحكم ، والظن معتبر في الشرعيات بخلاف العقليات فإن المطلوب فيها القطع واليقين<sup>(١)</sup> .

وهذا التعليل في الجملة صحيح ، لكنه لم يمنع أقواماً من الشذوذ فإن من تتبع كتب علم الكلام والجدل وجد أن بعض المتكلمة اتخذ هذه الدلالة ذريعة لنفي الصفات ، بل إن إمام الحرمين لمّح إلى أن هذه الدلالة ابتدعها المتكلمة ثم أخذها عنهم الفقهاء يقول : « وقد فزع إليه بعض من يتكلم في العقليات وجعله عمدة عند نفسه في كثير من المسائل وجعلها مسألة ، وأطنب في الكلام عليها حتى ظنّ من لا بصيرة له أنه صار إليه لتبحره في العلوم العقلية ، ولعل منه صار إليه من صار من الفقهاء »<sup>(٢)</sup> .

وصرح بذلك ابن تيمية أيضاً فقال : « من زعم من أهل الكلام والنظر أنهم عرفوا الله حق معرفته ، بحيث لم يبق له صفة إلا عرفوها ، وأن ما لم يعرفوه ، ولم يتم لهم دليل على ثبوته كان معدوماً منتفياً في نفس الأمر ، قوم غالطون مخطنون

(١) انظر : البحر المحيط ٦ / ٣٦ .

(٢) الكافية في الجدل ص ٣٩٢ .

مبتدعون ضالون وحجتهم في ذلك داحضة»<sup>(١)</sup> .

والأصوليون - كما مرّ بك في المبحث السابق - أطنبوا في تقرير أدلة المحتجين والنافين لهذه المسألة في الشرعيات ، لكنهم لم يتعرّضوا البتة إلى تقرير مذهب المحتجين بلا دليل في العقليات - وكان حقها أن تذكر - حتى وجدت كلاماً للقاضي عضد الدين الإيجي<sup>(٢)</sup> ، في كتابه «المواقف» فحرّر أدلتهم كأحسن ما يكون التحرير فقال ما حاصله : إن هؤلاء المتكلمة سلكوا طرقاً ضعيفة لإثبات مطالبهم العقلية ، منها تقريرهم لهذه القاعدة ، فإذا حاولوا نفي شيء غير معلوم الثبوت بالضرورة قالوا لا دليل عليه ، ويشبونها بطريقتين :

[ الطرق التي  
سلكها هؤلاء  
لإثبات مطالبهم  
العقلية ]

١ - أن يجمعوا أدلة المشتبهين لذلك الحكم ، ثم يتبعونها بالنقض والتضعيف ، مع ادعائهم عدم وجدانهم لأدلة سواها .

٢ - أن يحصروا وجوه الأدلة كلها - ما أتى به المشتبهون وما لم يأتوا به - ثم يتبعونها بالنفي كلها بالاستقراء ، فيقولون : تتبعناها كلها فلم نجد شيئاً منها صالحاً للاستشهاد أو الاحتجاج .

وأما قولهم : كل ما لا دليل عليه يجب نفيه فيشبتونه أيضاً بوجهين :

(١) انظر : مجموع الفتاوى ٧ / ٥٧١ .

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، عضد الدين الإيجي الشافعي ، صاحب «شرح مختصر ابن الحاجب» ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . انظر ترجمته في : الدر الكامنة

١ - لولا صحة هذه المقدمة لانتفت الضروريات ، لجواز أن تكون ثمة جبال شامخة لكن لا نراها ، لكن إنما قطعنا بعدم وجودها لعدم وجود دليلها ، ولو جوزنا ثبوت ما لا دليل عليه لجاز أن تكون هذه الجبال أما منا وبحضرتنا ولا نراها ، وهذا باطل يقيناً .

٢ - ولولا صحة هذه المقدمة أيضاً لانتفت النظريات ، فلو استدللنا بدليل على حكم نظري ، ثم ذهبنا إلى ما ذهب إليه المخالفون وقلنا بجواز ثبوت ما لا دليل عليه ، لجوزنا أن يكون لذلك الدليل معارض في نفس الأمر لا نعلمه ، ولجاز أيضاً أن يكون في مقدمات ذلك الدليل غلط لا دليل عليه ولا نعرفه ، ثم مع هذه الاحتمالات لا يمكن الحصول على اليقين من دليل ، وهذا باطل أيضاً<sup>(١)</sup> .

كذا قالوا !

ورد عليهم القاضي بالمنع، فقولهم في المقدمة الأولى: إنه لا دليل على ذلك [رد السراي والىجى على هذه الأدلة]

فإن أرادوا عدم الدليل على ذلك الشيء في نفس الأمر لم يسلم لهم وقلنا :  
تزييفكم لأدلة المشبتين ، وعدم وجدانكم بالاستقراء دليل عليه لا يفيدكم في شيء ، لاحتمال أن يكون هناك دليل لم يطلع عليه أحد .

ولئن سلمنا بذلك ، فعدم الدليل في نفس الأمر لا يدل على عدم ذلك الشيء في نفسه ، ألا ترى أنه في الأزل لم يوجد ما يدل على الله ، ولو

(١) انظر : شرح المواقف ١ / ١٨٧ ، ١٨٨ .

لزم من عدم الدليل عدم المدلول ، لزم الحكم بكون الله تعالى حادثاً ، وهذا باطل ومحال .

وإن أرادوا عدم الدليل على ذلك الشيء عندهم ، فلا يفيد شيئاً أيضاً ، رأيت إلى عوام الناس وكيف أنهم جازمون عالمون بانتفاء أمورٍ لا يعلمون دليلاً على ثبوتها ، فهل يلزمنا علمهم؟!

وكذلك الكفار المنكرون للصانع وتوحيده ، فهم جازمون عالمون بانتفاء هذه الأمور ، التي ليست عندهم أدلتها ، فهل يلزمنا علمهم؟!

وهل يلزمنا أن يكون الأجهل بالدلائل أكثر علماً ، فيستوي عندئذ العالم والجاهل فيما لا يقيمان عليه دليلاً؟!

ثم إنا قد تيقنا أن الدليل قد يحدث في الاستقبال ، فإن الشارع قد أخبرنا عن أحوال الجنة والنار والصراط والبعث والنشور ، وهي أمور لما تحدث بعد ، فعدم الدليل في نفس الأمر لا يقتضي انتفاء المدلول .

أما زعمهم بأن عدم وجود الجبل الشاهق بحضرتنا ، عرفناه بعدم الدليل ، ولو لم يكن هذا الدليل للزم وجوده مع عدم رؤيتنا له ، فاستدلال في غاية الفساد ، فعدم وجود الجبل الشاهق ، إنما عرفناه بالبديهة والحس ، ولا يتوقف على تلك المقدمة العلية .

وكذلك الحال في النظريات ، فإذا استدللنا على حكم بدليل ، اكتفينا بغلبة

الظن ، ولا نلتفت إلى احتمالات لا سند لها ولا برهان ، وقد علمنا أن النظريات يكتفي فيها بغلبة الظن<sup>(١)</sup> .

وقد أشار ابن تيمية في موضع من كتابه إلى استدلال المعتزلة بهذا الأصل حين أثبتوا بعض صفات الله تعالى كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، والإرادة ، ونازعوا في محبته ورضاه ، وغضبه ، وكراهته ، ويجعلون ذلك مجازاً ، وقالوا : تلك الصفات نثبتها بالعقل ، لأن الفعل الحادث دلّ على القدرة والتخصيص دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات مستلزمة للحياة ، والحي لا يخلو عن السمع ، والبصر ، والكلام أو ضد ذلك .

ونقل ابن تيمية أجوبة عن أهل الإثبات منها : « أن يقال : عدم [ جواب أهل السنة عن هذا الاستدلال ] الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفيه ، وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت والسمع قد دلّ عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي فيجب إثبات ما أثبتته الدليل ، السالم عن المعارض المقاوم<sup>(٢)</sup> .

وقول ابن تيمية : « والسمع دلّ عليه » يقصد به حديث عبد الله بن

---

(١) نقلته بتصريف عن شرح المواقف ١ / ١٨٧ - ١٩١ ، وانظر كذلك معالم أصول الدين ص ٦٩ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ٣ / ١٧ - ١٩ .

مسعود<sup>(١)</sup> رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« ما قال عبدٌ قط إذا أصابه هم أو حزن : اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ،  
ماضٍ في حكمك ، عدلٌ في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به  
نفسك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ... »<sup>(٢)</sup> فأخبر الحديث أن الله أسماء  
استأثر بها في علم الغيب عنده ، وأسماء خصّ بمعرفتها من شاء من خلقه .

وفي الجملة الاحتجاج بعدم الدليل لا يصح على إطلاقه ما لم يأت بدليل ،  
ويتأكد ذلك في قضايا العقول ، فإنه لم يخالف فيه إلا شذمة قليلة من أهل  
الكلام ، وقد اتفق العقلاء كلهم حتى من غير هذه الملة ، على أن عدم الدليل لا  
يستلزم عدم المدلول ، ولا أدلّ على ذلك من تلك المناظرة التي نقلها فخر الدين  
الرازي في « تفسيره » مع أحد النصارى من غير أهل الملة ، فألزمه ببطان حلول

الله تعالى في جسد المسيح عليه السلام ، وقد أقر فيها النصراني بهذه القاعدة ، [ مناظرة بين  
الرازي وأحد  
النصارى ألزمه  
يقول الرازي :

قلت للنصراني : وما الذي دلّك على كونه إلهاً ؟

فقال النصراني : الذي دلّ عليه ظهور العجائب عليه من إحياء الموتى ،

---

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي ، أبو عبد الرحمن ، هاجر الهجرتين ، وصلى القبلتين  
، وشهد بدرًا ، توفي سنة ٣٢ هـ . انظر ترجمته في : أسد الغابة ٣ / ٣٨١ .  
(٢) أخرجه أحمد في مسنده رقم ( ٣٧١٢ ) ، وابن حبان في صحيحه ، باب قراءة  
القرآن ، ذكر الأمر لمن أصابه حزن أن يسأل الله ذهابه رقم ( ٩٧٢ ) ، وصححه .

وإبراء الأكمه والأبرص ، وذلك لا يمكن حصوله إلا بقدره الله تعالى .

فقلتُ له : هل تسلّم إنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا ؟

فإن لم تسلّم لزمتك من نفي العالم في الأزل نفي الصانع .

وإن سلمت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، فأقول لم جوّزت حلول الإله في بدن عيسى عليه السلام ، فكيف عرفت أن الإله ما حلّ في بدني وبدنك وفي بدن هذه الهرة وهذا الكلب ؟

فقال النصراني : الفرق ظاهر ، وذلك لأيّ إنما حكمت بذلك الحلول ، لأنه ظهرت تلك الأفعال العجيبة عليه ، والأفعال العجيبة ما ظهرت على يدي ولا يدك ، فعلمنا أن ذلك الحلول مفقود ههنا .

فقلتُ له : إني عرفت من هذا الكلام أنك ما عرفت أول الكلام ، لأنك سلمت أن عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول ، فإذا كان هذا الحلول غير ممتنع في الجملة ، فعدم ظهور تلك الخوارق مني ومنك ليس فيه إلا أنه لم يوجد ذلك الدليل ، وعدم الدليل لا يلزم منه عدم المدلول ، فلا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق مني ومنك ، عدم الحلول في حقّي وحقك وفي حقّ الكلب ، والسّنور والفأر !

ثم قلت له : إن مذهباً يؤدي القول به إلى تجويز حلول ذات الله في بدن

الكلب والذباب لفي غاية الخسة والركاكة<sup>(١)</sup> .

ونقل ابن تيمية هذه المناظرة في كتابه « درء تعارض العقل والنقل » مصوّباً إياه<sup>(٢)</sup> ، بل إنه احتج بها على النصارى على نحو مما فعل الرازي ، حين ادعى النصارى أن حلول الله - تعالى عما يقولون - في جسد المسيح عليه السلام إنما كان خاصاً به ، لأنه لم يخبر بذلك أحداً ، ولم يبشر به نبي فأجاب ابن تيمية « غاية هذا كله أنكم لا تعلمون ذلك ، ولم يقدّم عليكم دليل عليه ، وعدم العلم ليس علماً بالعدم ، فعدم علمكم ، وعدم علم غيركم بالشيء ليس علماً بعدم ذلك الشيء » ثم قال « والمقصود أنكم مع عدم العلم لا يمكنكم النفي العام عن غير المسيح لعدم الدليل الدال عليه فإنه لا يلزم من عدم الدليل ، عدم المدلول في نفس الأمر ، لاسيما وهو كان متحداً بالمسيح عندهم أكثر من ثلاثين سنة ، ومع هذا فكان يخفي نفسه ولا يظهر إلا العبودية »<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : تفسير الرازي ٤ / ٨٩ ، ١١ / ٢١٣ .

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦ / ١٥١ .

(٣) الجواب الصحيح ٤ / ٤٦٠ .

### المبحث الخامس الآثار الأصلية والفرعية للمسألة

بان لك مما مضى صلة هذه المسألة بالاستصحاب ، بل وشدة التباسها به حتى أن بعض العلماء جعلها كأصل واحد ، ونزلت ثمة تحت حكم السياق والمقام الذي اقتضى التعجيل بذكر وجه الصلة بينهما وتحرير القول فيها ، وإلا فحقها أن تذكر في هذا المبحث ، إذ أن هذه المسألة لها صلة وأثر بمسائل أخرى من مسائل الأصول ، وفي باب القياس على وجه الخصوص .

وهذه المسائل الآتي ذكرها ذات شعب ، وليس من مقصود هذا البحث استقصاء الكلام فيها إلا بالقدر الذي يبين وجه الصلة بينهما ، وبيان من طرد المنع في هذه المواضع ، والتعليل الذي بنوه على هذا المنع ، وبيان مذاهب من خرق هذا الأصل في هذه المواطن ، والدليل الذي استندوا إليه في هذا الخرق ، وهذه المسائل هي :

أولاً : التعليل بالعدم :

وهي أعظمها شأنًا ، وألصقها بمسألة البحث ، والحنفية كثيراً ما يعيدون ذكرها في مسألة : الاحتجاج بلا دليل بعد أن تكون قد سبق ذكرها في باب القياس ، وقد علل القاضي أبو زيد ذلك بقوله : « وكذلك المحتج لصحة الوصف بالعدم لما ذكرنا في بابه أن عدم لا يوجب أمراً ، وأعدنا القول ثانياً في هذا الباب ، وفي الوقوف على هذه الجملة أمر عظيم لا بد للفقهاء منه ، فإن جهل الإنسان بجهله أذم من جهله ، فالجاهل متعلم أو

معرض ، والآخر محاج أو معلم»<sup>(١)</sup> .

وهذه المسألة - أي : التعليل بالعدم - يذكرها الأصوليون في الجملة عند ذكرهم لشروط العلة في باب القياس ، ولها صور :

- تعليل الحكم العدمي بعدمي مثله ، مثاله : عدم صحة البيع لعدم الرضا . [ صور التعليل بالعدم ، وموضع النزاع منها ]
- تعليل الحكم العدمي بالوجودي ، مثاله : عدم وجوب الزكاة لثبوت الدين .

وهاتان الصورتان لم يقع في جوازها خلاف ، بل نقل الزركشي وغيره الإجماع على جوازه<sup>(٢)</sup> .

وإنما وقع الخلاف في تعليل الحكم الوجودي بالعدمي ، ومثاله : استقرار الملك لعدم الفسخ في زمن الخيار :

فالحنفية طردوا المنع في هذا الموضوع ، وبالغوا في الرد ، وعدّوا هذا القسم [ حجة الحنفية من قبيل الاحتجاج بلا دليل ، وسند المنع : أن استقصاء عدم الوصف لا يمنع وجود وصف آخر يثبت به الحكم ، لما عُرف أن الحكم قد يثبت بعلم شتى ، وعدم الاطلاع على وصف لا يدل على عدم الوجود ، كما أن عدم الدليل

---

(١) انظر : تقويم الأدلة ص ٣٢٥ ، وانظر كذلك : شرح ابن ملك على المنار ص ٧٩٥ ، ٨٠١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥ / ١٤٩ ، المسودة ص ٣٧٣ .

لا يدل على عدم المدلول<sup>(١)</sup> .

وشغّب عليهم المخالفون بما ورد عن محمد بن الحسن<sup>(٢)</sup> أنه علّل بالنفي في [مسائل ظنّ أن  
محمد بن الحسن  
خرّجها على  
مواضع :  
منها : قوله : إن ولد الغصب ليس بمضمون ، لأن الغاصب لم يغصب الولد  
التعليل بعدم ]

وكذلك قوله : إن المستخرج من البحر كاللؤلؤ والعنبر لا خمس فيه ، لأنه لم  
يوجب عليه المسلمون<sup>(٣)</sup> .

وتوهم بعض الأصوليين كالمرداوي وابن النجار أن الحنفية قد استثنوا هذه  
الصور عن هذه القاعدة<sup>(٤)</sup> .

وليس الأمر كذلك ، بل هذه الصور تعود إلى قاعدة أخرى وهي : التعليل [جواب  
الحنفية عن  
هذا الظن ]

(١) انظر مذهب الحنفية في : شرح ابن ملك على المنار ص ٧٩٤ ، تقويم الأدلة  
ص ٣٢٥ .

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، أبو عبد الله ، صاحب أبي حنيفة ، صاحب  
«المبسوط» و«الجامع الكبير» ، توفي سنة ١٨٩ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب  
٢ / ٤٠٧ ، والأعلام ٦ / ٨٠ .

(٣) انظر : كشف الأسرار ٣ / ٦٥٨ ، أصول السرخسي ٢ / ٢٣٠ .

(٤) انظر : التحبير ٧ / ٣١٩٩ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ٤٩ .

بعدم الحكم لعدم العلة ، وهي قاعدة معتبرة لا خلاف عليها ، فسبب وجوب الضمان هو الغصب ، وليس ثمة غصب ههنا ، فصح الاستدلال بعدم الغصب على عدم وجوب الضمان ، وكذلك الأمر في نفي الخمس عن اللؤلؤ والعنبر ، فهو من قبيل الاستدلال بعدم الحكم لعدم علته ، فالخمس يجب فيما إذا كان في أيدي الكفار وانتقل إلى المسلمين بإيجاف الخيل ، والمستخرج من قعر البحر لم يكن في أيدي الكفار ، لأن قعر الماء يمنع أيديهم فلا يكون من الغنيمة فلا خمس فيه<sup>(١)</sup> .

وفي الجملة مذهب الحنفية قد سلم من الإشكال حين طردوا المنع في هذه [إشكال يرد على مذهب من يقول بالتعليق اختاره الرازي واتباعه<sup>(٢)</sup> ، ونسبه الزركشي إلى أكثر المتقدمين من الشافعية<sup>(٣)</sup> ، بعدم] وهو قول أكثر الحنابلة<sup>(٤)</sup> .

والتزم المنع كل من الآمدي وابن الحاجب<sup>(٥)</sup> كما هو مذهب الحنفية .

ووجه الإشكال : كيف يستقيم القول بجواز جعل العدم علة لإثبات الحكم ، [وجه الإشكال وجوابه ]

(١) انظر : كشف الأسرار ٣ / ٦٥٨ ، فواتح الرحموت ٢ / ٢٧٤ .

(٢) المحصول ٢ / ٢ / ٤٠٠ ، نهاية السؤل ٤ / ٢٦٥ ، الإجماع ٣ / ٩٢ .

(٣) البحر المحيط ٥ / ١٤٩ .

(٤) شرح الكوكب المنير ٤ / ٤٨ ، المسودة ص ٣٧٤ .

(٥) انظر : الإحكام ٣ / ٣٠٦ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢ / ٢١٤ .

والعدم ليس بشيء فهو نظير إثبات الحكم بعدم الدليل وهي قاعدة غير مرضية كما عرفت عن مذهب الجمهور!؟

والتحقيق : أن الخلاف في التعليل بالعدم لا يعود إلى قاعدة الاحتجاج بالنفي ، بل يعود إلى أصل آخر وهو : هل العلة أمانة ومعرفّة للحكم أم هي منشأ الحكم ، كالسرقة المنصوبة علة للقطع فإنها منشأ الحكمة ؟

فمن قال : إنها أمانة ومعرفّة للحكم لم يجد غضاضة أن يعلل الحكم الثبوتي بالعدم ، والعدم كثيراً ما يدل على الوجود ، ويكتفي بأن تكون العلة مناسبة ، ثم إن الخصم قد أقرّ بجواز تعليل العدم بالعدم ، وهذا اعتراف منه بإمكان جعل العدم أمانة .

ومن قال إنها مؤثرة وهي منشأ الحكمة ، منع التعليل بها ، فإن العدم لا يؤثر في الوجود بحال ، كما أن عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول بحال ، والله تعالى أعلم .

ثانياً : الدوران :

ويسمى كذلك : الطرد والعكس ، وهو : « ترتب حكم على وصف وجوداً [تعريف  
الـدوران  
وتصويره ]  
وعدماً »<sup>(١)</sup> ، ومثلوا له بالتحريم مع السكر في العصير فإن العصير قبل أن يوجد الإسكار كان حلالاً ، فلما حدث الإسكار حُرِّم ، فلما زال الإسكار وصار حلالاً

(١) انظر : تعريف الدوران في : التحبير ٧ / ٣٤٣٧ ، البحر الخيط ٥ / ٢٤٣ ، تيسير

صار حلالاً ، فدار التحريم مع الإسكار وجوداً وعدمًا .

ويذكره الأصوليون في مسالك العلة في باب القياس ، واختلفوا في إفادته العلية على مذاهب :

أحدها : أنه يفيد ظن العلية فقط ، وهو قول جمهور المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup> .

والثاني : أنه يفيد القطع ، وهو قول بعض المعتزلة<sup>(٢)</sup> .

والثالث : أنه لا يفيد ظناً ولا قطعاً ، وهو مذهب الحنفية ، واختاره طائفة من محققي الشافعية كابن السمعاني والغزالي والآمدي ، وابن الحاجب<sup>(٣)</sup> .

وصلة هذه المسألة بقاعدة الاحتجاج بلا دليل ، أن الحنفية جعلوا هذه [صلة مسألة الدوران بمسألة البحث] المسألة ضرباً من ضروب الاحتجاج بلا دليل فردوها لهذا الاعتبار ، بل إن القاضي أبا زيد سمى الذين يجعلون الاطراد دليلاً على صحة العلة : حشوية أهل القياس ، وقال : ولا يعد هؤلاء من جملة الفقهاء<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٣٩٦ ، البحر الحيط ٥ / ٢٤٣ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ١٩٣ .

(٢) انظر : المعتمد ٢ / ٨٤ .

(٣) انظر : أصول السرخسي ٢ / ١٧٦ ، قواطع الأدلة ٤ / ١٩٠ ، المستصفي ٢ / ٣٠٧ ، الإحكام ٣ / ٢٩٩ ، شرح العضد على ابن الحاجب ٢ / ٢٤٥ .

(٤) انظر : تقويم الأدلة ص ٣٠٥ .

ووجه الصلة : أن وجود الحكم ولا علة ليس بدليل على فساد العلة ، لجواز أن يوجد بغيرها ، لما عُرف أن الحكم يجوز أن يكون معلولاً بعلة شتى ووجود العلة ، ولا حكم معه لا يدل على الفساد أيضاً لجواز أن يقف الحكم لفوت وصف من العلة ، وذلك الوصف ليس بعلة في نفسه .

وغاية ما في هذا الطرد هو الجهل بالوجود ، والخصم لا يعجزه من أن يقول : عندي أصل آخر هو مناقض لهذا الوصف ، أو معارض ، فجهلك لا يكون حجة لك علي ، فتبين من هذا الوجه أنه احتجاج بلا دليل<sup>(١)</sup> .

ومن ذهب من الجمهور إلى إفادة الدوران العلية ، فلنفس الاعتبار السابق في المسألة الماضية ، وهو أن العلة أمارات فجاز إثباتها بالعدم ، ولعلّ هذا ما حملهم على القول بأنه يفيد الظن لا القطع .

ثالثاً : تعارض الأشباه :

ويسمى كذلك قياس الشبه ، وهو مسلك من مسالك العلة وقع الخلاف في [ تصوير قياس إثباته ، وصورته : المذبي ، فإنه متردد بين البول والمني ، فمن قال بنجاسته قال : الشبه ] هو خارج من الفرج ، لا يخلق منه الولد ، ولا يجب به الغسل ، أشبه البول .

ومن قال بطهارته قال : هو خارج تحلّله الشهوة ، ويخرج أمامها ،

(١) انظر : أصول السرخسي ٢ / ٢٢٧ ، كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٢٦٤ .

أشبهه المنى<sup>(١)</sup> .

ومذهب جمهور الأصوليين على صحة إثباتها - أي العلة - بهذا المسلك  
بعد إجماعهم على أنه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة<sup>(٢)</sup> .  
ونفاه الحنفية وبعض الحنابلة والشافعية<sup>(٣)</sup> .

وسند المنع عند الحنفية هو مآل هذه المسألة إلى الاحتجاج بلا دليل ، [منع الحنفية  
ولهذا القياس  
لكونه احتجاجاً  
بلا دليل ]  
ولذلك أنكروا على صاحبهم زفر<sup>(٤)</sup> قوله : إن المرافق لا يجب غسلها في الوضوء  
لأنها غاية لغسل اليد ، والغاية في كتاب الله قسمان :

- منها ما دخل في المغيا كقوله تعالى : ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده من  
المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ [الإسراء : ١٠] .

- ومنها ما خرج منها ، كقوله تعالى : ﴿ ثم أمّوا الصيام إلى الليل ﴾  
[البقرة : ١٨٧] .

ولهذه الغاية في قوله تعالى : ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ [المائدة : ٦٠]

---

(١) انظر : شرح الكوكب المنير ٤ / ١٨٨ ، المستصفى ٢ / ٣١٠ ، شرح المحلى على  
جمع الجوامع ٢ / ٢٨٦ .

(٢) انظر : مذهب الجمهور في : البحر المحيط ٥ / ٢٣٤ ، شرح تنقيح الفصول  
ص ٣٩٥ ، شرح العضد ٢ / ٢٤٥ ، شرح الكوكب المنير ٤ / ١٩٠ .

(٣) انظر : ميزان الأصول ص ، تيسير التحرير ٤ / ٥٤ .

(٤) زفر بن الهذيل بن قيس البصري ، صاحب أبي حنيفة ، مات بالبصرة سنة ١٥٨ هـ .  
انظر ترجمته في : الفوائد البهية ص ٧٥ .

شبه بكل واحد من القسمين بدخول حرف الغاية عليها ، فلشبهها بالقسم الأول يدخل في المغيّا ويجب الغسل ، ولشبهها بالقسم الثاني لا يجب ، وليس أحد الشبهين أولى من الآخر ، فلم يكن الغسل واجباً ، لأن الوجوب لا يثبت بالشك<sup>(١)</sup> .

ووجه كونه احتجاجاً بلا دليل ، أن الشك أمر حادث لا بد له من دليل .

ولو ادعى أن الدليل هو : تعارض الأشباه ، للزم أن يأتي بدليل لأن التعارض أمر حادث لا يثبت إلا بدليل .

ولو قال : إن الدليل دخول بعض الغايات في المغيّا ، وعدم دخول بعضها فيه كما سبق بيانه ، طُوب أن يبيّن هذا المتنازع عليه من أي القسمين ؟

فإن قال : أعلم ذلك ، لم يكن حينئذ شك ، لأن العلم مع الشك لا يجتمعان لتنافيهما ، وعليه أن يلحقه بما هو من نوعه بدليله .

وإن قال : لا أعلم ، فقد أقر بالجهل ، وبأن أن ليس ثمة دليل يستند إليه في دعواه ، فعرّفنا أن حاصله احتجاج بلا دليل<sup>(٢)</sup> .

أما احتجاج الجمهور بالعدم في قياس الشبه فهو مبني على ما سبق بيانه من [ جواز التعليل بالعدم عند الجمهور في قياس الشبه ]

(١) انظر : أصول السرخسي ٢ / ٢٢٦ ، كشف الأسرار ٣ / ٦٧٠ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

ومن عدّها من ضروب المنشآت للحكمة منع ، وقد صرّح ابن تيمية بذلك فقال : « العلل ثلاثة أقسام ، أحدها : المعرّف ، وهو ما يعتبر فيه أن يكون دليلاً على الحكم فقط ، فهذا لا ريب أنه يكون عدماً ، فإنّ العدم يدل على الوجود كثيراً ، وعلى هذا فيجوز في قياس الدلالة والشبه أن يكون العدم علة »<sup>(١)</sup> .

وساق الشوشاوي<sup>(٢)</sup> حين تعرّض للمسألة أدلة من جواز التعليل بالعدم ، منها : « إن العلة الشرعية أمانة ودلالة على الحكم ، وهي معرّف له ، والمعرّف للشيء يجوز أن يكون وجودياً وعدمياً ، حقيقياً وإضافياً ، حكماً وحكمة ، قاصراً ومتعدياً ، إذ لا مانع من ذلك كله »<sup>(٣)</sup> .

هذا ما سطره الأصوليون في الآثار الأصولية المترتبة على هذه المسألة ، أما [ الآثار  
الفقهية  
للمسألة ]  
آثارها الفقهية فهناك أمثلة عليها :

١ - احتج بهذه الدلالة شهاب الدين القرافي<sup>(٤)</sup> ، منتصراً لمذهبه المالكي ،

(١) انظر : المسودة ص ٣٧٣ .

(٢) حسين بن علي الرجراجي الشوشاوي المالكي ، أحد علماء المغرب ، من مصنفاة :

« رفع النقاب عن تنقيح الشهاب » في أصول الفقه ، توفي سنة ٨٩٩ هـ .

انظر ترجمته في : كشف الظنون ٢ / ١٢٩٦ ، الأعلام ٢ / ٢٤٧ .

(٣) رفع النقاب ٥ / ٤٢٠ .

(٤) أحمد بن إدريس القرافي المالكي ، أبو العباس ، صاحب « نفائس الأصول في شرح

المحصل » و« الفروق » توفي سنة ٦٨٤ هـ .

في مسألة : أيستحب للمصلي أن ينظر إلى موضع سجوده ، كما هو مذهب الجمهور<sup>(١)</sup> ، أم ينظر أمامه كما هو اختيار مالك<sup>(٢)</sup> ؟ فنفى القول بالاستحباب فقال : « لنا أن عدم الدليل ، دليل على عدم المشروعية ، ولم يرد دليل في ذلك »<sup>(٣)</sup> .

وهذا الاستدلال صحيح ، لا سيما وأن الصلاة وأفعالها مما تتوافر الدواعي على نقله ، فإذا لم يُنقل كان الاحتجاج بالمسألة في غاية السداد<sup>(٤)</sup> .

٢ - واحتج بها ابن تيمية في معرض ردّه على من نفى إمكانية صرع الجن للإنس فقال : « علم بالدلائل الكثيرة أن الجن قد تصرع الإنس ، كما قال عبد الله بن أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup> : « قلت لأبي : إن الأطباء يقولون : إن الجني لا

---

انظر ترجمته في : الديباج المذهب ص ٢٣٩ ، الأعلام ١ / ٩٥ .

(١) انظر : المبسوط ١ / ٢٥ ، نهاية المحتاج ١ / ٥٤٦ ، شرح منتهى الإرادات ١ / ٢٢٠ .

(٢) مواهب الجليل ١ / ٥٤٩ .

(٣) الذخيرة ٢ / ١٦٦ .

(٤) ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢ / ٢٣٢ أن ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان ينظر إلى موضع سجوده في الصلاة لا يصح موصولاً ، والمرسل هو المحفوظ .

(٥) عبد الله بن أحمد بن حنبل ، أبو عبد الرحمن البغدادي ، حافظ بن حافظ ، كان ثقة ثباتاً فهماً ، توفي سنة ٢٩٠ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات الحفاظ ١ / ٢٩٣ .

يدخل بدن الإنسي؟ فقال: يا بني يكذبون، هو ذا يتكلم على لسانه»، وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرّة، ولنا في ذلك من العلوم الحسية رؤية وسماعاً مالا يمكن معه الشك، لكن المقصود هنا أن نبين أنهم ينفون الشيء بلا علم، والنافي عليه الدليل، كما على المثبت الدليل»<sup>(١)</sup>.

وهذا حق، فلزوم النافي الدليل في هذا الموضوع، لأن المثبت قد أتى بالأدلة الحسية والمشاهدة عن الثقات سلفاً وخلفاً، فالنافي محجوج حتى يأتي بالدليل على النفي.

٣ - احتج بها أيضاً ابن تيمية على الرافضي الذي زعم أن تصديق الرسول لا يمكن إلا بطريق الاستدلال بالمعجزات، وبعد أن أثبت ابن تيمية تعدد الطرق الدالة على صدقه طالبه بالدليل على نفيه فقال: «ومن قال إنه لا طريق إلا ذلك - أي طريق المعجزات - كان عليه الدليل، فإن النافي عليه الدليل، كما على المثبت الدليل، وهو - أي الرافضي - لم يذكر دليلاً على النفي»<sup>(٢)</sup>.

وبهذه المسألة أختتم هذا المبحث وهو آخرها، والله تعالى أسأل أن ينفعني بما كتبت، وأن ينفع قارئها، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(١) الصفدية ١ / ١٨١ .

(٢) منهاج السنة ٣ / ٩٤ .

- ٧١ - مسألة الاحتجاج بعدم الدليل

---

## المصادر والمراجع

- ١ - الإبهاج في شرح المنهاج ، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٤ هـ .
- ٢ - إحكام الفصول في أحكام الأصول ، لأبي الوليد الباجي ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٣ - الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين الآمدي ، دار الفكر - لبنان .
- ٤ - الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الظاهري ( ت ٤٥٦ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- ٥ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، لمحمد بن علي الشوكاني ( ت ١٢٥٥ هـ ) ، دار المعرفة - بيروت ، لبنان .
- ٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لعز الدين ابن الأثير الجزري ( ت ٦٣٠ هـ ) ، تحقيق : علي معوض - عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٧ - أصول السرخسي ، لمحمد بن سهل السرخسي ، دار المعرفة - بيروت .
- ٨ - الأعلام ، لخبر الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٩ م .
- ٩ - اقتفاء الصراط المستقيم ، في مخالفة أصحاب الجحيم ، لتقي الدين

- أحمد بن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) ، تحقيق : محمد حامد فقهي ، مطبعة السنة  
الحمدية ، القاهرة .
- ١٠ - الأم ، محمد إدريس الشافعي ( ت ٢٠٤ هـ ) ، الناشر : دار المعرفة .
- ١١ - الإنصاف في الاختلاف ، لأحمد بن عبد الرحيم الدهلوي ( ت ١١١٤ هـ ) ،  
تحقيق : د/ عبد الفتاح أبو غدة ، دار النفائس - بيروت .
- ١٢ - بدائع الفوائد ، لشمس الدين ابن قيم الجوزية ( ت ٧٥١ هـ ) ، تحقيق  
: د/ محمد الاسكندراني عدنان درويش ، دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٣ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني  
( ت ١٢٥٠ هـ ) ، دار الكتب العلمية .
- ١٤ - البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي  
( ت ٧٩٤ هـ ) ، راجعه : الدكتور عمر الأشقر ، وزارة الأوقاف  
والشئون الإسلامية ، الكويت ١٤٠٩ هـ .
- ١٥ - التحبير شرح التحرير ، لأبي الحسن علي بن سليمان المرادوي  
( ت ٨٨٥ هـ ) ، تحقيق : د/ عبد الرحمن الجبرين ، د/ عوض القرني ، د/  
أحمد السراج ، الناشر : مكتبة الرشد - الرياض .
- ١٦ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج مع حاشية الشرواني والعبادي ،  
لشهاب الدين بن حجر الهيتمي ( ت ٩٧٣ ) ، دار الفكر .

- ١٧ - تحفة المسؤل في شرح مختصر منتهى السؤل ، لأبي زكريا يحيى الرهوني ( ت ٧٧٣ هـ ) ، تحقيق : د/ يوسف الأخضر القيم ، دار البحوث وإحياء التراث - الإمارات العربية المتحدة .
- ١٨ - تخريج الفروع على الأصول ، لشهاب الدين محمود الزنجاني ( ت ٦٥٦ هـ ) ، تحقيق : د/ محمد أديب صالح ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٩ - تفسير الفخر الرازي ، لفخر الدين الرازي ( ت ٦٠٤ هـ ) ، مكتبة دار الفكر - لبنان .
- ٢٠ - التقرير والتحجير شرح التحرير ، لابن أمير حاج ( ت ٨٧٩ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٢١ - تقويم الأدلة في أصول الفقه ، لأبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي ( ت ٦٣٠ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٢٢ - التمهيد في أصول الفقه ، لأبي الخطاب الكلوزاني ( ت ٥١٠ هـ ) ، تحقيق : د/ محمد علي ، د/ مفيد أبو عمشة ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- ٢٣ - تيسير التحرير على كتاب التحرير ، لابن الهمام ( ت ٨٦١ هـ ) ، محمد أمين المعروف بأمين بادشاه ، دار الفكر .

- ٢٤ - الجامع لأحكام القرآن المعروف ب( تفسير القرطبي ) ، لأبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي .
- ٢٥ - جمع الجوامع مع شرح المحلى ، لتاج الدين السبكي ( ت ٧٧١ هـ ) ، دار الفكر - بيروت .
- ٢٦ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لأحمد بن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) تحقيق : علي سيد المدني ، مطبعة المدني - مصر .
- ٢٧ - درء تعارض العقل والنقل ، لأحمد بن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) ، تحقيق : عبد اللطيف عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢ هـ ) ، دار الكتب العلمية .
- ٢٩ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، لابن فرحون المالكي ( ت ٧٩٩ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٧ هـ .
- ٣٠ - الذخيرة ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق : محمد حجي ، دار الغرب - بيروت .
- ٣١ - رفع الحاجب عن ابن الحاجب ، لتاج الدين السبكي ( ت ٧٢٧ هـ ) ، عالم الكتب - لبنان .
- ٣٢ - رفع النقاب عن تنقيح الشهاب ، لعلي بن حسين الشوشاي ( ت ٨٩٩ هـ ) ، تحقيق د/ عبد الرحمن الجبرين ، مكتبة الرشد - الرياض .

- ٣٣ - روضة الناظر وجنة المناظر ، لابن قدامة المقدسي ( ت ٦٢٠ هـ ) ،  
تحقيق : الدكتور شعبان إسماعيل ، المكتبة الحكية - السعودية .
- ٣٤ - سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود ، لابن داود سليمان الأشعث  
السجستاني ( ت ٢٧٥ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .
- ٣٥ - سنن الترمذي مع شرحه عارضة الأحوذى ، لأبي عيسى محمد بن عيسى  
الترمذي ( ت ٢٧٥ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨ هـ .
- ٣٦ - سنن الدارقطني ، للحافظ علي بن عمر الدارقطني ( ت ٣٨٥ هـ ) ،  
تحقيق : مجدي بن سيد الشوري ، دار الكتب العلمية .
- ٣٧ - المصنف ، لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن  
الأعظمي ، المكتب الإسلامي .
- ٣٨ - السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي ( ت ٤٥٨ هـ ) ،  
تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية .
- ٣٩ - سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي ( ت ٧٤٨ هـ )، مؤسسة الرسالة .
- ٤٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لشهاب الدين عبد الحي بن  
العماد الحنبلي ( ت ١٠٣٢ هـ ) ، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط  
ومحمود الأرنؤوط ، دار ابن كثير - دمشق ، بيروت .
- ٤١ - شرح ابن ملك على مختصر المنار ، لعبد اللطيف بن ملك ، مطبعة دار  
سعادات ١٣١٥ هـ .
- ٤٢ - شرح الكوكب المنير في أصول الفقه ، لمحمد بن أحمد ابن النجار الحنبلي

- ( ت ٩٧٢ هـ ) ، تحقيق الدكتور : محمد الزحيلي والدكتور : نزيه حماد ،  
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة .
- ٤٣ - شرح اللّمع ، لأبي إسحاق إبراهيم الشيرازي ( ت ٤٦٩ هـ ) ، تحقيق :  
عبد المجيد تركي ، الناشر : دار الغرب الإسلامي .
- ٤٤ - شرح مختصر الروضة ، لسليمان الطوفي ( ت ٧١٦ هـ ) ، تحقيق : د/  
عبد الله بن عبد المحسن التركي ، وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية  
السعودية .
- ٤٥ - صحيح البخاري مع شرح فتح الباري ، ل محمد بن إسماعيل البخاري  
( ت ٢٥٦ هـ ) ، دار صادر .
- ٤٦ - صحيح مسلم مع شرح النووي ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج  
القشيري ( ت ٢٦١ هـ ) ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ٤٧ - الصفدية ، لتقي الدين أحمد بن تيمية ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، دار  
الفضيلة - الرياض .
- ٤٨ - طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ( ت ٧٧١ هـ ) ، تحقيق  
مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية .
- ٤٩ - فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
( ت ٨٥٢ هـ ) ، تحقيق : الشيخ عبد العزيز بن باز ، الشيخ محمد  
فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت .

- ٥٠ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، لأبي الحسنات اللكنوي ( ت ١٣٠٤ هـ ) ،  
دار نور محمد - الهند .
- ٥١ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ، لعبد العلي محمد بن نظام الدين  
الأنصاري ( ت ١٢٢٥ هـ ) ، مطبوع بذييل المستصفي ، دار العلوم  
الحديثة - بيروت .
- ٥٢ - قواطع الأدلة في أصول الفقه ، لأبي المظفر منصور السمعاني  
( ت ٤٨٩ هـ ) ، تحقيق : د/ عباس الحكمي .
- ٥٣ - الكافية في الجدل ، لإمام الحرمين الجويني ( ت ٤٧٨ هـ ) ، تحقيق : د/  
فوقية محمود ، مطبعة البابي - القاهرة .
- ٥٤ - كتاب الجدل ، لابن عقيل الحنبلي ( ت ٥١٣ هـ ) ، تحقيق : د/ علي  
عبد العزيز العميريني ، مكتبة التوبة - الرياض .
- ٥٥ - كتاب المواقف ، لعضد الدين عبد الرحمن الايجي ( ت ٧٥٦ هـ ) ،  
تحقيق : د/ عبد الرحمن عميرة ، دار الجيل - بيروت .
- ٥٦ - كشف الأسرار شرح المصنف على المنار - لحافظ الدين النسفي  
( ت ٧١٠ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٧ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، لعلاء الدين البخاري  
( ت ٧٣٠ هـ ) ، تحقيق : محمد المعتصم البغدادي ، دار الكتاب  
العربي .

- ٥٨ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله الحنفي المعروف بحاجي خليفة ( ت ١٠٦٧ هـ ) ، الناشر : المكتبة الفيصلية .
- ٥٩ - لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين بن منظور ( ت ٧١١ هـ ) ، دار صادر .
- ٦٠ - المبسوط ، ل محمد بن أبي سهل السرخسي ، دار المعرفة - بيروت .
- ٦١ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية، لثقي الدين بن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ )، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي .
- ٦٢ - مختار الصحاح ، ل محمد بن أبي بكر الرازي ، ترتيب : محمود خاطر بك ، دار الفكر ١٤٠١ هـ .
- ٦٣ - المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ( ت ٥٠٥ هـ ) ، دار العلوم الحديثة - بيروت .
- ٦٤ - المسوّدة في أصول الفقه ، لمجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية وشهاب الدين عبد الحلّيم بن عبد السلام بن تيمية وشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية ، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر .
- ٦٥ - معالم أصول الدين لفخر الدين الرازي ( ت ٦٠٤ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٦٦ - المعونة في الجدل ، لأبي إسحاق الشيرازي ، تحقيق : عبد المجيد تركي ، دار الغرب الإسلامية - بيروت .
- ٦٧ - المغني في أصول الفقه ، لجلال الدين بن محمد الحنّازي ( ت ٦٩١ هـ ) ،

- تحقيق : د/ محمد مظهر بقا ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى .
- ٦٨ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج ، ل محمد الخطيب الشربيني ، دار الفكر .
- ٦٩ - منهاج السنة النبوية ، لتقي الدين أحمد بن تيمية ، مؤسسة قرطبة ، تحقيق : د/ محمد رشاد سالم .
- ٧٠ - النبوات ، لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ت ٧٢٨ هـ ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٥ هـ .
- ٧١ - نفائس الأصول في شرح المحصول ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ( ت ٦٨٤ هـ ) ، تحقيق : عادل عبد الموجود - علي معوض ، مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة .
- ٧٢ - نهاية السؤل شرح منهاج الأصول ، لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ( ت ٧٧٢ هـ ) ، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٢ م .
- ٧٣ - نهاية الوصول في دراية الأصول ، لصفى الدين الأرموي الهندي ، تحقيق : د/ صالح اليوسف ، د سعد السويح ، المكتبة التجارية - مكة المكرمة .
- ٧٤ - الواضح في أصول الفقه ، لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي ( ت ٥١٣ هـ ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ١٤٢٠ هـ .